الفصل الثانى

هجرة العقول العربية

يعيش فى أوروبا وأمريكا الآلاف من العلماء العرب والمسلمين فى كل المجالات والتخصصات العلمية النادرة وهم فى قمة الذكاء والتفوق العلمى ولكنهم لا يجدون الفرصة الحقيقة لهم داخل أوطانهم ولو عادوا للوطن لماتوا بالفشل والروتين والمحسوبية كما حدث مع العالم المصرى أحمد زويل الذى عاد إلى مصر بكل أمل ثم فر هاربا إلى الخارج وتحطمت آماله فى بناء نهضة علمية بعد ما رأى مدى التعنت والتخلف والروتين .

الأمة العربية بها ثروات وكنوز بشرية ناهيك عن الثروات الطبيعية والموارد ،ولكن ليست هناك رغبة فى استغلال هذه الطاقات والقدرات لان حسن استغلالها سيكشف مدى عجز وتخلف القائمين على الأمور لذا نترك هذه القدرات والكفاءات تهاجر بحثا عن فرصة مواتية لإخراج مكنون قدراتها

فتصطدم بالموساد الذى ينفرد بها ويلتهمها فى وقت نحن فى أشد الحاجة إليها ومن السبب فقط نحن السبب الرئيسى وراء مقتل كل هؤلاء العلماء الشهداء فنحن لا نهتم بالعلم والعلماء الأمر الذى يجبرهم على عمل أبحاث فى الخارج وهناك اللوبى الصهيونى الذى يقتل كل نابغة عربي ولو توافرت لهؤلاء العلماء الرعاية العلمية داخل بلادهم وكذلك الحماية لما حدث كل هذا لان من بين العلماء من قتلوا دخل بلدانهم أى أننا لا نستطيع أن نقوم بحمايتهم داخل أوطانهم وتلك فاجعه كبرى .

واكتشافاتهم سهاما ترتد في نحور أوطانهم العربية والإسلامية بصورة غير مباشرة ، إسرائيل عندما قتل فريق الكرة الخاص بها في إحدى الدورات قامت بعمل ملف لكل من اشترك في تنفيذ هذه العملية وتتبعتهم واحدا واحدا حتى قتلتهم جميعا في مختلف أنحاء الدنيا والذين قتلوا هم في النهاية لاعبو كرة ، أما نحن فقد هانت علينا كرامتنا وبالتالي كرامة علمائنا

تلك العقول المتميزة هي المطلوب القضاء عليها في عالمنا، تلك هي ثروتنا التي نتنازل عنها بكل سهوله بل نقضي عليها بأيدينا.

العقل العربي هو المطلوب للقتل لأنه هو الثروة الحقيقة والكنز الذي لا يمكن تعويضه، هو المطلوب رقم ١، لذلك تراهم يقتلوننا بالقضاء عليهم، هكذا فعلوا عندما دخلوا العراق، قتلوا العلماء لأنهم على يقين ان تدمير العراق يمكن إعادته بالعقول الفذة الموجودة فيه، لكن القضاء علي العلماء سيقضي على المستقبل، هم يريدون القضاء على مستقبلنا.

رفعت أصابع الاتهام إلي جهات بعينيها وهي الموساد و التواطؤ المتعمد من الحكومات العربية المفترض فيها أن تحافظ علي هذه الثروات البشرية إن أرادت تقدماً

إن الذي يجب أن يلام هو أنظمتنا التي تأكل أبنائها ولا تحمي علمائها وترسل كل من تميز فى مجال ما إلى الغرب كي يستفيدوا من علمه .

قال مكسيم جوركي: لكل عظيم ميتة تليق به كان معظم الأسماء التي قتلت هي أسماء عظماء كل في موقعه كل شخص منهم مات بطريقة درامية وكان للموساد الإسرائيلي اليد الطولى في قتلهم.

ظاهرة هجرة العقول أو كما يسميها البعض نزيف الأدمغة، ظاهرة تثير الحزن والأسى على الواقع العربي المؤلم.

فما أن يتم إعداد شاب عربي نابه في المعاهد والجامعات العربية، ثم يتم الدفع به إلى جامعة عالمية للحصول على درجة علمية، وما أن يتم بعثته العلمية ويثبت كفاءته حتى يتخذ قراره بعدم العودة إلى بلده، وتفضيل البقاء والاستمرار في المجتمع الغربي وهكذا تضيع علينا فرصة الاستفادة من خيرة أبنائنا، ونقدمهم مجاناً هدية لغيرنا، ونساهم بأنفسنا في توسيع الفجوة العلمية بيننا وبين الغرب.

تشير تقارير أصدرتها كل من الجامعة العربية ومؤسسة العمل العربية والأمم المتحدة عبر تقارير التنمية الإنسانية العربية، إلى وقائع وأرقام حول هجرة

العقول العربية إلى الخارج تشدد هذه التقارير على كون المجتمعات العربية باتت بيئة طاردة للكفاءات العلمية تشكل هجرة الكفاءات العربية ٣١ % مما يصيب الدول النامية، كما أن هناك أكثر من مليون خبير واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنيين المهرة مهاجرون ويعملون في الدول المتقدمة، حيث تضم أميركا وأوروبا ٤٥٠ ألف عربي من حملة الشهادات العليا وفق تقرير مؤسسة العمل العربية.

وتؤكد هذه التقارير أن ٥.٤ % فقط من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج يعودون إلى بلادهم فيما يستقر الآخرون في الخارج.

ومن الأرقام الدالة أيضا أن ٣٤ % من الأطباء الأكفاء في بريطانيا ينتمون إلى الجاليات العربية، وأن مصر وحدها قدمت في السنوات الأخيرة ٦٠ % من العلماء العرب والمهندسين إلى الولايات المتحدة، فيما كانت مساهمة كل من العراق ولبنان ١٥%. وشهد العراق ما بين ١٩٩١-١٩٩٨ هجرة ٧٣٥٠ عالماً تركوا بلادهم بسبب الأحوال السياسية والأمنية ونتيجة الحصار الدولي الذي كان مفروضاً على العراق آنذاك. وتشير هذه التقارير إلى عمل قسم واسع من العقول العربية في تخصصات حساسة في بلاد الغرب مثل الجراحات الدقيقة، الطب النووي، الهندسة الالكترونية والميكرو الكترونية، والهندسة النووية وعلوم الليزر، وعلوم الفضاء وغيرها من الاختصاصات عالية التقنية.

خسارة فادحة للاقتصاد العربي

يقول الدكتور علي حبيش رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي في مصر إن عدد المصريين المهاجرين للخارج بلغوا ٣ ملايين و٤١٨ ألفاً، وأن ذلك يمثل خسارة فادحة للاقتصاد، وأن ٤٥٠ ألفاً من بين هؤلاء من حملة المؤهلات العلمية العالية كالماجستير والدكتوراه، حيث استقر معظم هؤلاء في البلاد المتقدمة: الولايات المتحدة، وإنكلترا، وكندا، وأستراليا، رغم ما تتحمله الدولة من نفقات لبناء هذه المؤهلات قد تصل إلى ١٠٠ ألف دولار على الفرد، وهكذا فإن فمصر وحدها فقدت ٥٠ مليار دولار بسبب هجرة كفاءاتها.

وتشير دراسة أعدتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة إلى وجود ٤١٠٢ عالم إسلامي في مختلف علوم المعرفة في مؤسسات ومراكز أبحاث غربية.

ويؤكد تقرير أمريكي أن الأطباء والجراحين القادمين من الدول النامية خلال النصف الأول من السبعينيات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يمثلون ٥٠%، والمهندسين ٢٦%، وأن ثلاثاً من دول الشمال هي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا، تستأثر ب٧٥% من جملة التدفق في الكفاءات المهاجرة.

٨% من القوة العاملة العربية هاجرت

وأظهر تقرير حديث للجامعة العربية أن الدول العربية تنفق دولاراً واحداً على الفرد في مجال البحث العلمي، بينما تنفق الولايات المتحدة ٧٠٠ دولار لكل مواطن، والدول الأوربية حوالي ٦٠٠ دولار، وأن كل مليون عربي يقابلهم ٣١٨ باحثاً علمياً، بينما النسبة تصل في العالم الغربي إلى ٤٥٠٠ باحث لكل مليون شخص.

ويكشف التقرير أن ٨% من مجموع القوة العاملة العربية هاجرت، وأن ٢٠% من مجموع الأطباء هم الآن خارج المنطقة، وأن ٢٥% من المهندسين يعملون في بلدان أجنبية، وأن ١٥% من خريجي الأقسام العلمية استسلموا للهجرة الدائمة، وأن ٣٠% من الطلاب بقوا حيث هم، وأن ٢٧ ألف عربي يحملون درجة الدكتوراه غادروا بلدانهم إلى أوربا وأمريكا عام ١٩٨٠، وأن هذا الرقم وصل إلى ٣٢ ألف عام ٢٠٠٠.

ويذكر تقرير رسمي حول العمالة العربية المهاجرة أعدته مؤسسة العمل العربية وجرى توزيعه على وزراء العمل العرب، أن عدد حملة الشهادات العليا فقط من العرب المهاجرين إلى أمريكا وأوروبا يبلغ ٤٥٠ ألف عربي مما يعني أن الولايات المتحدة ودول غربي أوروبا توفر مليارات الدولارات نتيجة لهجرة العقول والمهارات إليها إذ لم تتعب هذه الدول لتنشئة وتدريب هذه العقول ولم تتكلف عليها، فيما تحمل الوطن العربي تكلفة تنشئتها وتدريبها وهكذا يذهب إنتاج

هذه العقول الجاهزة ليصب مباشرة في إثراء البلدان المتقدمة ودفع مسيرة التقدم والتنمية فيها فيما يخسر الوطن العربي ما أنفقه ويخسر فرص النهوض التنموي والاقتصادي التي كان يمكن أن تسهم هذه العقول في إيجادها.

مع الإشارة إلى أن عددا من الدول العربية كالكويت والعراق وليبيا وضعت برامج وخططا وافتتحت مراكز للبحث العلمي لتشجيع العقول العربية المهاجرة على العودة إلا أنها لم تنجح إلا باستقطاب القليل من الخبرات نظرا لعدم شمول المعالجة وعدم النجاح في إيجاد بيئة علمية مستقرة. بل إن بعض المصادر تشير إلى أن بلدا كالعراق هاجر منه ٧٣٥٠ عالما في مختلف المجالات ما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٨ نتيجة الأوضاع التي كانت سائدة في العراق وظروف الحصار الدولي التي طالت الجوانب العلمية.

أسباب هجرة الكفاءات

تتعدد الأسباب التي تدفع الأدمغة العربية إلى الهجرة، فمنها ما يتصل بعوامل داخلية، ومنها ما يعود لأسباب موضوعية تتعلق بالثورة التكنولوجية والتقدم العلمي الذي لا يزال الغرب حقله الفعلي. في العوامل الداخلية، يتصدر عدم توافر فرص العمل المتاحة للتخصص الذي تم تحصيله ولا تبدو الدول العربية معنية بالإفادة من الاختصاصات العلمية وتأمين مجالات عمل لأصحابها، فيجد الخريجون أنفسهم ضحايا البطالة، مما يضطرهم إلى تأمين لقمة عيشهم في أعمال لا تتناسب ومستوى تحصيلهم العلمي ويتولد عن هذا الوضع شعور واسع

بالإحباط واليأس لدى هذه الكفاءات، ويصبح لقرار الهجرة مسوغاته الذاتية والموضوعية. تصيب كثيرون من الذين يصرون على البقاء في بلادهم مرارة عندما يلمسون مدى إهمال الدولة ومؤسساتها وكذلك القطاع الخاص، لمؤهلاتهم العلمية وضرورة الإفادة منها، أو عندما يرون كيف تتم الاستعانة بخبراء أجانب لقضايا تتوافر فيها الكفاءات اللازمة محلياً ويزيد ضعف وجود مراكز البحث العلمي من الأزمة حيث يستحيل الإفادة من الأبحاث العلمية وتوظيفها في خدمة المجتمع، فتتحول الاختصاصات العلمية التطبيقية إلى اختصاصات نظرية، تنعكس على العالم والباحث، تراجعاً في مستواه العلمي أو في إمكان تطوير قدراته المعرفية ويتصل هذا الموضوع مباشرة بعدم وصول المجتمع العربي إلى مرحلة يرتبط فيها النشاط العلمي والتكنولوجي بحاجات المجتمع.

مسئولية الواقع السياسي العربي

يشكل الواقع السياسي عنصراً مهماً من عناصر هجرة الأدمغة إلى الخارج، حيث تعاني غالبية البلدان العربية من اضطرابات سياسية وحروب أهلية تطال أهل العلم والمعرفة ويتسبب عدم الاستقرار السياسي في نزيف أهل العلم والفكر المحتاج إلى استقرار يمكنه من الإنتاج وقد نجمت عن حالة الاضطراب خلال العقود الأخيرة موجات هائلة من نزوح الأدمغة خاصة في بلدان مثل مصر والعراق والجزائر ولبنان، وهو نزيف يتجه إلى التصاعد بالنظر إلى تواصل هذا الاضطراب السياسي.

يضاف إلى ذلك واقع حرية الرأي والتعبير التي تعاني تقييداً وقمعاً، وهي أمور ذات أهمية كبيرة يحتاج فيها الباحث إلى الحرية في البحث والتحقيق وتعيين المعطيات وإصدار النتائج ولا يزال العالم العربي يتعامل مع الأرقام بصفتها معطيات سياسية ذات حساسية على موقع السلطة، وتشير تقارير عربية إلى تدخل السلطة السياسية في أكثر من ميدان لمنع إصدار نتائج أبحاث أو دراسات، تكون الدولة تكبدت مبالغ لانجازها، وذلك خوفاً من أن تؤثر نتائج الدراسات في الوضع السياسي السائد.

إلى جانب هذه العوامل الداخلية، يشكل التطور العلمي والتكنولوجي وثورة الاتصالات التي تشهدها البلدان المتقدمة عنصراً جاذباً لأصحاب الاختصاصات في التكنولوجيا العالية، حيث تقدم المجتمعات الغربية، بخاصة مراكز أبحاثها، إغراءات مادية وحياتية لعلماء كثيرين برعوا في هذه المجالات، أو لأصحاب طموح وجدارة في تحصيل علمي متقدم في علوم يستحيل وجود مثيلها في بلده الأم وهو ما يعني استحالة عودة هذه الكفاءات لاحقاً إلى موطنها بعد تخرجها لمعرفتها وإدراكها صعوبة الإفادة مما حصلته من هذه العلوم.

ينظر بعض عقلاء الأمة بصورة جادة إلى ظاهرة هروب علماء العرب والمبدعون منهم إلى الدول الغربية، وخاصة إلى أمريكا وأوروبا، حيث تفتح لهم المجالات، ويُرحب بهم، ويُجنسون، ثم تُعطى لهم الأوسمة، ويتم تقديرهم عندما يعرف الغرب قدراتهم، وهو أمر مؤسف جداً وخطير، فهجرة الأدمغة هي في حقيقة الأمر خسارة رأسمالية كبيرة، وقد قدر بعض الدارسين خسارة عالمنا من

هجرة هؤلاء الناس بما قيمته ٢٠٠ مليار دولار حيث: حذر تقرير أصدرته الجامعة العربية من أن الوطن العربي خسر ٢٠٠ مليار دولار بسبب هجرة الكفاءات العلمية والعقول العربية إلى الدول الأجنبية، ودعا إلى السعي لاستعادة هذه العقول، لاسيما في ضوء التفوق التقني الإسرائيلي، وتحول الصراع العربي الإسرائيلي تدريجياً إلى صراع تفوق تقني.

ووصف التقرير –الذي تقرر عرضه كبند مستقل لأول مرة على مجلس وزراء الخارجية العرب القادم في القاهرة، الممهد للقمة العربية في عمان– التقدم العلمي والتقني الإسرائيلي على العرب أنه كارثة جديدة تهدد مستقبل الشعوب العربية، وأكد أن إسرائيل تفوقت في السباق العلمي مع العرب عن طريق إغراء العلماء الأوروبيين والأمريكيين، وتوطينهم داخل إسرائيل، في الوقت الذي تتزايد فيه هجرة العلماء العرب إلى الخارج، وتفشل الدول العربية حتى الآن في استعادتهم، أو الاستفادة منهم.

وبكل أسف فإن هجرة الأدمغة تزيد الفجوة بيننا وبين إسرائيل بعد أن احتضنت الدول الغربية أكثر من أربعمائة ألف عربي من حملة الشهادات والمؤهلات العليا ودمجهم في مجتمعاتها واستعانت بقدراتهم في دعم مشروعاتها التقنية، في وقت نلاحظ فيه أن إسرائيل – بكل أسف – تقدمت في أبحاثها واحتضنت العلماء عندها وكرمتهم وأكرمتهم حتى غدت في المرتبة الثانية في الأبحاث والقدرات العلمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المرتبة الرابعة بعد اليابان في استيعاب التطورات التقنية.

وقد نبهت منظمة اليونسكو إلى هذا التدني العلمي العربي، مقابل إسرائيل ودول العالم الأخرى، وأوضحت في تقريرها تدني نصيب الدول العربية من براءات الاختراع التقني على مستوى العالم، بينما بلغ نصيب أوروبا من هذه البراءات ٤٧.٤%، وأمريكا الشمالية ٣٣.٤%، واليابان والدول الصناعية الجديدة ١٦.٦%.

وإذا ما أردنا أن نتعمق في حقيقة هذا الأمر نجد أن الأسباب الرئيسة كما حددها اتحاد البرلمان العربي في مؤتمره العاشر بالخرطوم بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٠٢ هي:

١- ضعف وانعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم، إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملاً يناسب اختصاصاتهم في بلدانهم (الجراحات الدقيقة، الطب، الهندسة الإلكترونية وعلوم الليزر).

٢- ضعف العائد المادي لأصحاب الكفاءات، وغياب التشجيع والدعم والاحترام والتقدير للبحث والباحثين.

٣- انعدام التوازن في النظام التعليمي، أو فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية.

٤- عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والإشكاليات التي تعتري التجارب الديمقراطية العربية والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب

الخبرات بالغربة في أوطانهم، أو تضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقراراً.

٥- إلى جانب هذه الأسباب الأساسية، يمكن أن توجد عوامل أخرى موضوعية أو ذاتية تدفع أصحاب الخبرات إلى الهجرة كالبيروقراطية الإدارية وأنظمة الخدمة المدنية وبعض التشريعات والتعهدات والكفالات المالية التي تربك أصحاب الخبرات، إلى جانب أسباب عائلية أو شخصية فردية».

ولاشك أنه مهما تعددت الأسباب فإن غياب الحرية في البحث وضعف الاهتمام بالبحث العلمي أدى إلى ذلك، فالعالم في بلادنا العربية لا يجد الاحترام الكافي، وإن وجد بعض الاحترام فلا يجد المناخ المناسب للبحث، وإن وجد المناخ لا يجد الميزانيات الكافية، ولا الظروف التي تتيح له التحرك والبحث والعمل بحرية وعلمية، ويكفي أن تعرف أن الإنفاق السنوي للدول العربية على البحث العلمي لا يتجاوز ٠.٢% من إجمالي الموازنات العربية في وقت ينفق في دولة كأمريكا ٣.٦%، والسويد ٣.٨%، وسويسرا واليابان ٢.٧% وفرنسا والدنمارك ٢%.

أرقام مذهلة ومخيفة حيث تشير الإحصائيات إن خلال الخمسين سنة الماضية هناك بين عشرين إلى ثلاثين مليون مهاجر أي ما يزيد عن ١٠% من سكان العالم العربي.

وهذه أفضل الخبرات والثروات المميزة في الوطن العربي ، فماذا بقى لنا من

خبرات هنا في وطننا العربي؟ المشكلة ليست في الهجرة فحسب إنما المشكلة ان هذه العقول تبقى وتعيش في أوروبا ومن المستحيل ان ترجع إلى الفقر والجوع

ويشير تقرير جامعة الدول العربية إلى أن الوطن العربي خسر ٢٠٠ مليار دولار؛ بسبب هجرة الكفاءات العلمية والعقول العربية إلى الدول الأجنبية . هذا وقد بدأت ظاهرة هجرة العقول العربية بشكل محدد منذ القرن التاسع عشر، وبخاصة من سوريا ولبنان والجزائر وفلسطين ومصر ، وفي بداية القرن العشرين ازدادت هذه الهجرة وخصوصا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ووصلت هجرة الأطباء والمهندسين والعلماء العرب إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة حتى عام ١٩٧٦ إلى حوالي ٢٤.٠٠٠ طبيب، ١٧.٠٠٠ مهندس، و٧٥.٠٠٠ مشتغل بالعلوم الطبيعية يمثلون ٥٠ و٢٣ و١٥ بالمائة، على الترتيب، من جملة هذه الفئات المهنية في الوطن العربي. وفي السنوات الخمسين الأخيرة هاجر من الوطن العربي وفقا لبعض التقديرات ما بين ٢٥ إلى ٥٠% من حجم الكفاءات العربية ثلاث دول غربية هي الولايات المتحدة الأميركية وكندا وبريطانيا تستقطب أكثر من ٧٥% من المهاجرين العرب وتقوم بمنحهم جنسياتها، فـ٥٠% من الأطباء و٢٣% من المهندسين و ١٥% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة في السنوات الخمسين الأخيرة باتوا يهاجرون إلى أوروبا وأميركا وكندا و٥٤% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، ويشكل الأطباء العرب العاملون في بريطانيا حوالي ٣٤% من مجموع الأطباء العاملين فيها، والمشكلات

تتزايد في الوطن العربي أكثر فأكثر حيث الفقر والبطالة والاضطهاد السياسي والاعتقال والمشكلات الاجتماعية وضعف فرص المشاركة والانقلابات العسكرية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي ، بمعنى أن زيادة هذه المشكلات يعني زيادة عكسية في أعداد الهجر ة إلى الخارج، القصص كثير ومحزنة للآلاف الشباب الذين هجروا إلى هناك فمنهم من نجح ومنهم من فشل وعاد إلى بلاد الفشل .

لا أعرف كيف يمكن أن ندرس هذه المشكلة؟ وكيف نشخصها ؟ وكيف يمكن أن نستفيد من المهاجرين ومن أموالهم وخبراتهم ؟ وكيف يرجعوا إلى أوطانهم ؟ ومن المسئول عن حل هذه المشكلة؟ أهم القادة والرؤساء ؟ أم الوزراء ؟ أم مؤسسات المجتمع المدني ؟ أم المثقفين ؟ أم المهاجرين أنفسهم؟

أم مـــــن ؟

ويترتب على هجرة الأدمغة خسائر صافية تنال من مقدرات المجتمعات العربية وتقترن هذه الأرقام بخسائر كبيرة نجمت عن تأهيل هذه العقول ودفع كلفة تعليمها داخل أوطانها، مما يؤكد أن الدول العربية، ومعها سائر الدول النامية تقدم مساعدات إلى البلدان المتقدمة عبر تأهيلها لهذه الكفاءات ثم تصديرها إلى هذه البلدان المتقدمة لتفيد من خبراتها العلمية، وهو أمر يوجب على هذه الدول تعويضاً إلزاميا للدول النامية.

المجال الثاني الذي يتأثر بهجرة العقول إلى الخارج هو مجال إنتاج المعرفة بجوانبه المتعددة، إذ تسببت هذه الهجرة ولا تزال في تخلف حقول المعرفة في العالم العربي وفي إضعاف الفكر العلمي والعقلاني وعجزه عن مجاراة الإنتاج العلمي العالمي في أي ميدان من الميادين لكن الخسارة الكبرى تتبدى في الأثر السلبي الذي تتركه هذه الهجرة على مستوى التقدم والتطور المطلوب في المجتمعات العربية في الميادين العلمية والفكرية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية، وهو أثر يؤثر سلبياً على مشاريع التنمية والإصلاحات، مما يزيد التخلف السائد أصلاً في هذه المجتمعات، وذلك بعدما بات مقياس التقدم متصلاً اتصالاً وثيقاً بمدى تقدم المعرفة وإنتاجها.

وتنسحب الخسائر أيضاً على الميدان السياسي وعلى الصراع ضد إسرائيل أو الهيمنة الغربية فلم يعد خافياً أن جزءً أساسياً من هذه المعركة يدور في الميدان العلمي والحضاري والثقافي، وأن أحد عوامل النصر بات مرتبطاً بدخول العرب إلى العصر ومواكبة الثورة العلمية.

إيجابيات هجرة العلماء العرب للغرب

لكن بعض الخبراء يرون أن ظاهرة الهجرة السياسية من بلاد المشرق والمغرب وفّرت كفاءات متمرسة في العمل النضالي الاجتماعي والنقابي والسياسي في البلاد المضيفة، مع الإشارة إلى التحوّل الأيديولوجي الذي شهدته هذه العقول

من التيار العلماني اليساري والقومي إلى التيار الإسلامي، خاصة في الثمانينيات والتسعينيات، بعد الحملة على الإسلاميين في بلاد غربية وشرقية.

من فوائد الهجرة السياسية أيضاً نموّ فكرة العمل في إطار جبهة واحدة، بين التيارات العلمانية والإسلامية، التي كانت تعيش في أجواء الصراع بل الصدام أحياناً في البلاد العربية والإسلامية وبوجودها وتلاقيها في أجواء جديدة من الحريات، اضطرت إلى إيجاد قدر من العمل السياسي والحقوقي المشترك بينها حول معارضة كل أشكال الاستبداد في بلادها، والدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان.

ومن الانعكاسات الإيجابية على التيارات الإسلامية المهاجرة، قيامها بعملية نقد ذاتي ومراجعة مسارها الفكري والسياسي، بما يؤهلها لدور حضاري لا تستفيد منه الجاليات المسلمة فحسب، بل تتعداه إلى المجتمعات الإسلامية والمجتمعات الغربية والبشرية جمعاء.

فكما هو معلوم، فإنّ هذه التيارات صحبت معها تجاربها في العمل والنضال من زوايا فكرية وعملية مختلفة، رغم الاتفاق العام حول المرجعية الدينية الإسلامية وسُجلت خلافات بين العاملين في الحقل الإسلامي بقيت آثارها إلى اليوم، والتي تُلمس في الحساسيات القائمة بين المؤسسات الإسلامية التي يشرف عليها قدماء النشطين الإسلاميين.

ولكن بعد تلاقح التجربتين المغربية والشرقية في بلاد الغرب، وتحت ضغط التحوّلات في تركيبة الجاليات المسلمة وتطور اهتماماتها من الحفاظ على الهوية إلى المواطنة، حصلت الكثير من المراجعات وعمليات التقييم أو التقويم الداخلي على المستوى الفكري والسياسي نحو مزيد من الواقعية في التعامل مع الواقع المحلّي والعالمي.

ومن أهمّ القضايا التي حصل حولها حوار ونقاش مسألة التغيير وأساليبه ومقتضيات وبناء عليه، تمّ السعي إلى التقريب بين مختلف الحساسيات، ومحاولة تجاوز العقلية الحزبية التي كانت مسيطرة لسنوات عدّة وانطلقت الجهود نحو تجميع الكفاءات السياسية والعلمية المهاجرة من أجل البناء المستقبلي والنهوض الحضاري، وترسّخت القناعة أنّ مستقبل الحضور الإسلامي في الغرب مرتبط بدور الكفاءات الإسلامية المهاجرة، تضاف إليها طاقات جديدة.

المكاسب والخسائر من هجرة الأدمغة

ويرى خبراء آخرون أن ظاهرة هجرة الكفاءات ذات تأثير بالغ على كلّ من طرفي البلاد، المهاجر منها والمهاجر إليها، على حدّ سواء، إلاّ أنّه تأثير يختلف في طبيعته بعض الاختلاف بين الطرفين.

أمّا بالنسبة إلى البلاد المهاجر إليها، فإنّ هذه العقول المهاجرة تعتبر رصيداً إضافياً في مجال الريادة العلمية والفكرية، تساهم إسهاماً فاعلاً في التقدّم الصناعي والتكنولوجي، وتسرّع من حركة التنمية الشاملة فيها، وهو أمر

مشهود به من قبل أهل تلك البلاد أنفسهم، كما يدلّ عليه حصول بعض العلماء المسلمين المهاجرين على جائزة نوبل، وهي الشهادة العالمية العليا على الريادة والعطاء في المحافل العلمية على اختلافها.

وأمّا بالنسبة إلى البلاد المهاجر منها، فإنّ تأثير هجرة العقول يبدو في طرفه القريب تأثيراً سلبياً عليها، إذ هجرة العقول منها يعتبر نقصاناً من رصيدها الذي به تتحرّك نحو نهضتها، وذلك بما ينقص بتلك الهجرة من إمكانيات الابتكارات والكشوف العلمية والفكرية التي من شأنها أن تطوّر الحياة وتنمّيها، وإن كان بعض الباحثين يشكّك في أن يكون لتلك العقول المهاجرة تأثير إيجابي في البلاد التي هاجرت منها فيما لو بقيت فيها، إذ هي حينئذ سيكون مآلها الانكماش والتعطل كالعقول التي لم تهاجر، وذلك بحسبان أنّ المناخ العامّ في تلك البلاد غير مساعد على الانطلاق في سبيل الريادة والابتكار والعطاء، وهو ما كان أحد أسباب هجرتها إلى بلاد يتوفّر فيها ذلك المناخ.

ولكن قد نظفر بنتائج أخرى لظاهرة هجرة العقول الإسلامية مخالفة للنتائج السابقة لو وسّعنا زاوية النظر إليها، بحيث تتجاوز في التقدير حدود الربح والخسارة، بميزان التنمية المادّية، لتمتدّ إلى مساحات تشمل مستقبل الدعوة الإسلامية فيما يمكن أن يكون لها من انتشار بتلك الهجرة في ديار الغرب من شأنه أن يثمر من النتائج ما يعود بنفع حضاري عامّ، مادّي ومعنوي، لكلّ من طرفي الهجرة، المهاجر منه والمهاجر إليه، على حدّ سواء، ونحن نعني هنا البعد الرسالي في هجرة العقول الإسلامية إلى بلاد الغرب.

إنّ العقول الإسلامية المهاجرة إلى الغرب هي من صميم الأمّة فيما ترسّب في مخزونها الثقافي الذى ظلّ ثابتاً فيه مهما أتت عليه من أحوال النشاط والخفوت، بل إنّ هذه العقول بما هي من صفوة الأمّة في قدراتها العقلية وفي درجاتها العلمية وفي مستوياتها الفكرية لعلّ ذلك البعد المترسّب في ثقافتها يكون أقوى عندها منه غيرها من سائر أفراد الأمّة وجماعاتها، وهي قوّة ربّما ظهرت عند بعضهم في حال نشاط مؤثر، وربّما كانت عند بعضهم الآخر في حالة كمون، لكنّها لا تلبث عند الأكثرين منهم أن تنهض إلى حال النشاط إذا توفّرت لها العوامل المناسبة.

د.فاروق الباز يقدم خبرته

يقول الدكتور فاروق الباز، وهو من كبار العقول العربية التي هاجرت من مصر منذ ستينات القرن الماضي، والذي يشغل حاليا منصب مدير مركز الاستشعار عن بعد في جامعة بوسطن بعدما عمل لسنوات طويلة مع وكالة الفضاء الأمريكية ناسا في مشاريع استكشاف القمر والفضاء، يقول: إن لكل عالم وخبير عربي أسبابه الخاصة التي دفعته إلى الهجرة وهذه تضاف إلى الأسباب العامة المشتركة في الوطن العربي حيث لا احترام للعلم والعلماء ولا تتوفر البيئة المناسبة للبحث العلمي والإبداع وبالتالي فمن الطبيعي أن يبحث العالم العربي وطالب المعرفة عن المكان الذي تتواجد فيه شعلة الحضارة إذ عندما كان العالم العربي يحمل شعلة الحضارة قبل مئات السنين كان يأتيه المفكرون والخبرات والعقول من كل حدب وصوب، وبما أن شعلة الحضارة انتقلت إلى الغرب فمن الطبيعي أن يهاجر الخبراء والعلماء إلى المراكز التي تحتضن هذه الشعلة.

مقابل أرقام الهجرة المذكورة من الوطن العربي تشـــير الإحصـــائيات إلى أن المهاجرين الروس الذين استقدمتهم إسرائيل إثر تفكك الاتحاد السوفيتي كـــان من بينهم عشرة آلاف مهندس جاهزون للانخراط في سوق العمل فضـــلا عـــن آلاف الأطباء والعلماء من مختلف الاختصاصات.

أما الولايات المتحدة فلديها إجراءات خاصة لاستقطاب الكفاءات تربط فيها بين التسهيلات التي تقدمها لهم وبين حاجة الشركات الأمريكية الكبرى من الاختصاصات والخبرات ولهذه الغاية أصدر الكونغرس الأمريكي في عام ١٩٩٠ تشريعا خاصا لمساعدة الشركات الأمريكية على استيراد خبراء تكنولوجيا المعلومات وغيرهم من حملة الشهادات العليا.

وعلى الرغم من ذلك فقد تقدم مؤخرا القائمون على منطقة وادي السيليكون المتخصصة في الصناعات الالكترونية إلى الكونغرس بطلب توسيع برنامج منح الهجرة للعمال المهرة ليستقروا في الولايات المتحدة.

هذا الواقع يجعل الكثيرين يطلقون على الولايات المتحدة الأمريكية إمبراطورية العقول المستوردة والتي لم يقتصر استيرادها على دول العالم الثالث بل إن عددا من الدول الأوروبية وكندا واستراليا يعانون أيضا من هجرة العقول باتجاه الشركات والجامعات الأمريكية ومعاهدها ومراكز الأبحاث المختلفة.

والأخطر من كل هذه الأرقام النتيجة التي أبرزها ريفين برينر الأستاذ في دراسات الأعمال في جامعة ماكجيل الكندية والتي ذكرها في كتابه القرن المالي

إذ يقول: (في ظل اقتصاد العولمة سيذهب البشر والأموال إلى حيث يمكنهم أن يكونوا مفيدين ومربحين ففي كل عام يغادر ما يقدر عددهم بنحو ١,٨ مليون من المتعلمين ذوي المهارات والخبرات من العالم الإسلامي إلى الغرب. وإذا افترضنا أن تعليم أحد هؤلاء المهاجرين يكلف في المتوسط عشرة آلاف دولار، فإن ذلك يعني تحويل ١٨ مليار دولار من الأقطار الإسلامية إلى الولايات المتحدة وأوروبا كل عام.

وإذا راكمنا هذا المبلغ نظريا على مدى عدة سنوات يصبح مفهوما أكثر لماذا تزداد الأقطار الغنية غنى والفقيرة فقرا.

تعد ظاهرة هجرة الكفاءات والعلماء من الدول العربية إلى الخارج أحد أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد القومي وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين خاصة من الكوادر العلمية المتخصصة وتتمثل أهم الآثار السلبية في حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعاني مصر وغيرها من الدول العربية من آثار هذه الظاهرة حيث يقدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصريين المتميزين من العقول والكفاءات التي هاجرت للخارج بـ ٨٢٤ ألفاً وفقا لآخر إحصاء صدر في عام ٢٠٠٣ من بينهم نحو ٢٥٠٠ عالم وتشير الإحصاءات إلى أن مصر قدمت نحو ٦٠% من العلماء العرب والمهندسين إلى الولايات المتحدة الأميركية، وأن مساهمة كل من العراق ولبنان بلغت ١٠% بينما كان نصيب

كل من سوريا والأردن وفلسطين نحو ٥%.

وتشير إحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية وبعض المنظمات المهتمة بهذه الظاهرة إلى أن الوطن العربي يساهم ب ٣١ هجرة الكفاءات من الدول النامية، وأن ٥٠% من الأطباء، ٢٣%من المهندسين، ١٥% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا بوجه خاص وأن ٥٤% من الطلاب العرب الذين يدرسون بالخارج لا يعودون إلى بلدانهم ويشكل الأطباء العرب في بريطانيا حوالي ٣٤% من مجموع الأطباء العاملين فيها، وان ثلاث دول غربية غنية هي أميركا وكندا وبريطانيا تتصيد نحو ٧٥% من المهاجرين العرب. هذه القضية تناولها بالبحث مركز بحوث الدول النامية بجامعة القاهرة في مؤتمر عقد مؤخرا شارك فيه العديد من الباحثين وأساتذة الاقتصاد والاجتماع حيث أكد الدكتور عبد السلام نوير مدرس العلوم السياسة بجامعة أسيوط أن الخسائر التي منيت بها البلدان العربية من جراء هجرة الأدمغة العربية ١١ مليار دولار في عقد السبعينيات، وان الدول الغربية هي الرابح الأكبر من ٤٥٠ ألفاً من العقول العربية المهاجرة وأن الخسائر الاجتماعية نتيجة هذه الظاهرة تقدر بـ ٢٠٠ مليار دولار.

وأضاف د.نوير أنه في حين تخسر الدول العربية وفي مقدمتها مصر من ظاهرة هجرة العقول فإن إسرائيل تستفيد من هذه الظاهرة بفعل الهجرة عالية التأهيل القادمة إليها من شرق أوروبا وروسيا وبعض الدول الغربية وقال أن مصر تعد الخاسر الأكبر من هجرة الكفاءات في الكم المطلق ففي أميركا حوالي ٣١٨

كفاءة مصرية، كندا ١١٠، استراليا ٧٠ و٣٥ في بريطانيا، ٣٦ في فرنسا، ٢٥ بألمانيا، ١٤ في سويسرا، ٤٠ في هولندا، ١٤ في النمسا، ٩٠ في إيطاليا، ١٢ بأسبانيا وفي اليونان ٦٠ وتحظى الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر من الكفاءة والعقول العربية بنسبة ٣٩% تليها كندا ٣، ١٣% ثم اسبانيا بنسبة ٥، ١% وتتضمن هذه الأرقام العديد من الفئات في مهن وتخصصات مختلفة وتتجلى الخطورة في أن عدداً من هؤلاء يعملون في أهم التخصصات الحرجة والاستراتيجية مثل الجراحات الدقيقة، الطب النووي والعلاج بالإشعاع والهندسة الالكترونية والميكرو الكترونية، والهندسة النووية، علوم الليزر، تكنولوجيا الأنسجة والفيزياء النووية وعلوم الفضاء والميكروبيولوجيا والهندسة الوراثية مضيفا أنه حتى في العلوم الإنسانية كاقتصاديات السوق والعلاقات الدولية، هناك علماء متخصصون.

وأشار الدكتور نوير إلى القنوات الرئيسية لهجرة الكفاءات العربية إلى البلدان الغربية وهي الطلاب في الجامعات الغربية لاسيما المبعوثين الذين ترسلهم الجامعات والمراكز البحثية ولا يعود هؤلاء إلى بلدانهم الأصلية مؤكدا أن مصر تعد من أكثر الدول معاناة من هذه المشكلة حيث قدر عدد من تخلف من مبعوثيها عن العودة إليها منذ بداية الستينات وحتى مطلع عام ٧٥ بحوالي ٩٤٠ مبعوثا بنسبة ١٢%من مجموع المبعوثين خلال تلك الفترة وتركز معظمهم في أميركا، كندا، فرنسا، بريطانيا وكانوا من المتخصصين في الهندسة والطب والأبحاث الزراعية وخلال الفترة من ٧٠ إلى١٩٨٠ لم يعد إلى مصر ٧٠% من مبعوثيها في الولايات المتحدة.

وعن أثر العوامل الاقتصادية لهجرة الكفاءات أكد الدكتور سعد حافظ أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي أن هناك أسبابًا مشتركة وراء الهجرات السكانية سواء أكانت داخلية أو خارجية أهمها الفقر حيث لا يقتصر على مفهوم واحد ولكنه يمتد ليشمل فقر الإمكانيات والقدرات والذي يعكس نقص الخدمات الأساسية، انخفاض مستوى المعيشة ونوعية الحياة معا ويرتبط الفقر بهذا المعنى بنقص التشغيل، البطالة التهميش وضعف أو انعدام فرص الحراك الاجتماعي وهو المحرك الأساسي لانتقال الناس مكانيا إضافة للاضطهاد وعدم الاستقرار السياسي لأسباب أيديولوجية أو عرقية أو ثقافية أو دينية تلعب دورا هاما في الهجرات الجماعية إلى جانب التعرض لأشكال القهر بدءاً بالحرمان من الحقوق السياسية، والاعتقال دون قوانين وكبت الحريات إلى التعذيب والتصفيات الجسدية.

أسباب الجذب

ويضيف الدكتور سعد أنه قد تكون الأسباب العامة دافعا للهجرة ولكن هناك أسباب أخرى لهجرة العقول والكفاءات وهي في الغالب خاصة تتلخص في توفر إمكانات البحث العلمي في الدول التي تتم الهجرة إليها سواء ما يتعلق بمناخ البحث العلمي السائد أو الإمكانات المادية من معامل ومختبرات وتمويل وفرق عمل بحثي متكاملة إلى جانب وجود الجماعة العلمية المرجعية المحفزة للإبداع العلمي وكذلك العوامل النفسية للمهاجر نفسه وأيضا عوامل الجذب

والمغريات التي تقدمها دول المهجر.

ويركز الدكتور سعد على اثر انخفاض مستويات الدخل والمعيشة على هجرة الكفاءات من مصر حيث تنشأ الكفاءات المصرية المهاجرة منها والمتميزة في البناء بالوطن في خلل بيئة معيشية تصنف حسب دليل الفقر البشري ضمن مجموعة الدول المتوسطة ووفقا لهذا الدليل فإن حوالي ٣,١٠% من السكان لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى سن الأربعين ويزيد معدل الأمية للقراءة والكتابة عن ٥٠% ويحرم١٣% من السكان من الحصول على المياه المأمونة، و١% على الخدمات الصحية و١٢% من الصرف الصحي، ويعيش تحت خط الفقر ٣، ٢٣% من السكان ووفق هذا التقرير يتراوح متوسط دخل الفرد في السنوات الخمس الأخيرة بين ١٠١٥ – ١٤٠٠ دولار دونما اعتبار للفروق الحادة في توزيع الدخل.

وتندرج أغلب الكفاءات تحت ظل أصحاب الدخول الثابتة ومع اضطراد معدلات البطالة السنوية ونمو الأسعار بمعدلات تضخمية فقد تولدت عوامل طاردة لهجرة الكفاءات للخارج تعوزها الفرصة أو قبول دول المهجر، وحتى بالنسبة لمن أتيحت لهم فرص العمل من أصحاب الأجور وعلى الرغم من تميز أجور قطاع الأعمال العام والخاص عن القطاع الحكومي فإن معدلات الزيادة في الأجور تراوحت ما بين ١، ١%، ٢,١% في حين زادت الأسعار بمعدلات تراوحت بين ٨، ٢% ، ٣، ٢٢%

ويضرب الدكتور سعد مثلا بأجور الكادر الجامعي حيث تنضوي أجور العاملين بالجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية في مصر تحت طائفة

أصحاب الأجور الثابتة والمجمدة بلوائح الأجور وعلى الرغم من الارتفاع النسبي الظاهري للأجور النقدية لهذه الفئة

فهي تقل عن نصف نظيرتها بالكادر القضائي وعن ١٥% من رواتب العاملين بالهيئات الدبلوماسية ويضيف أنه بالرغم من زيادة معدلات الأجور الثابتة والمتغيرة خلال الفترة ١٩٨٨ وحتى الآن بما يقارب ٧٠% فإن معدلات زيادة المتوسط العام لأسعار المعيشة في الحضر قد سجلت زيادة تقدر بنحو ٣٥٢% بالإضافة إلى عدم حصول هذه الفئة على ما كانت تتمتع به من مزايا عينية، مثل الحصول على مسكن ملائم وقريب من مكان العمل، بتكلفة إيجاريه محدودة أو بقيمة مقبولة

ومن شأن هذه العوامل أما استنزاف قدرات وطاقات الباحثين العلميين في تحسين مستوى المعيشة بكافة الأشكال كالاشتغال بمهام وظيفية أخرى مدره للدخل وأما تفضيل الهجرة والتي تتوافق والعوامل الأخرى المشار إليها كالبيئة البحثية والإمكانيات التمويلية والتقنية للعملية البحثية وبذلك تشكل ظروف المعيشة أحد حوافز هجرة العقول وفي حصره للخسائر الناتجة عن الهجرة أشار الدكتور سعد إلى أن هجرة الكفاءات سواء أكانت دائمة أو مؤقتة والتي تقدر بنحو ٤، ٥٠%من إجمالي العمالة المهاجرة والبالغة ٢٧٦، ٦٧٥، ٣ قد كبدت الميزانية العامة للدولة خسارة في الاستثمارات المنفقة على التعليم الحكومي بما يتراوح ما بين ٠١، ٤٣ مليار جنيه و٣٤٩، ٦٢ مليار خلال الفترة من ٦٢-٢٠٠٠ ولا تتضمن هذه التقديرات موارد إنفاق الأسرة على التعليم الخاص

والإنفاق المكمل للإنفاق.

الهجرة وأجيال المستقبل

تشير الدكتورة ماجدة صالح أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة إلى أن أسباب هجرة الكفاءات المصرية قد تتشابه مع أسباب الهجرة العادية للعمال أو الفنيين خاصة في السبب الاقتصادي وهو الأمر الذي يشير إلى أن قرار الهجرة تتحكم فيه بصورة أساسية العوامل الجاذبة وليست الطاردة وحدها فلو توفرت العوامل الطاردة ولم تتوفر العوامل الجاذبة وأولها التشريعات والقوانين والامتيازات الاقتصادية لن تكون هناك هجرة وتضيف أن هجرة الكفاءات تحدث لأسباب عدة أولها سياسات دول العالم الصناعي في اجتذاب المهارات من مختلف الدول في إطار من التخطيط الواعي وعلى أساس انتقائي وهي المهارات التي غالبا ما تبقي في الخارج لأسباب متعددة مما يهدر مهارات بشرية مؤهله لقيادة خطط التنمية خاصة في الدول النامية.

وترى صالح أن الأسباب التي تدفع لهجرة الكفاءات المصرية ويأتي في مقدمتها الأسباب العلمية والمادية والتعليمية وهذه الأسباب في حاجة لأن تكون منظمة للتقليل من حدتها حتى لا تفقد مصر مزيدا من كفاءاتها في سوق العمل العالمي وقدرته التي هي الأساس لوضع السياسات وفي الوقت نفسه هي تعني المزيد من العمل من أجل تفعيل عدد من السياسات والمواد التي جاءت بقانون الهجرة ومازالت لم تدخل حيز التنفيذ خاصة مع تصاعد هجرة الكفاءات في ظل زيادة تيار العولمة

وتشير إلى أن خطورة الأمر تكمن في أن الهجرة سوف يكون لها تأثير كبير على الأجيال الأصغر من كفاءات الدول النامية خاصة من ينتمي منهم إلى الفئات الاجتماعية الأقدر حيث يتيح لهم أن يكونوا أكثر استعدادا من خلال وسائل الاتصال، والتعليم للهجرة إلى الخارج الأمر الذي سيلحق مزيدا من الضرر بالدول المصدرة لهذه الكفاءات بدء من الفاقد في الاستثمار في التعليم وانتهاءاً بإضعاف القدرة الذاتية للمجتمع على القيادة والإدارة ومرورا بإضعاف قوى التنمية في المجتمع وعن الجانب الاجتماعي لظاهرة الهجرة أكد الدكتور محمود فهمي الكردي أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة على أن المكاسب التي تجنيها الدول المتقدمة من جراء هجرة العقول إليها هي نفسها وبصورة معكوسة تمثل الخسائر التي تمنى بها الدول الأقل تقدما نتيجة هجرة العقول إليها وتتكامل المشكلة حينما تسعى المجتمعات التي هجرها أبناؤها واتجهوا صوب المجتمعات الأكثر تقدما إلى الاستعانة بناتج عمل هؤلاء. وهم أبناؤهم، فمثلا في المبتكرات التكنولوجية التي أنتجوها أو السلع التي طورها أو مجسدا فيهم شخصيا حين يعودون إلى بلادهم في زي الخبراء الدوليين .

وأضاف الكردي أن تقدير التحولات الاجتماعية في زيادة معدلات هجرة الكفاءات العلمية عالية المستوى أو في انخفاضها لا تزال محل جدل ومنافسة فالبعض يرى أن بنية التحولات المجتمعية قد تؤدي إلى حالة من عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي صعود شرائح اجتماعية جديدة وهبوط أخرى ومن ثم عدم تحقيق العدالة الاجتماعية بالصورة المطلوبة لذلك تبحث الكفاءات العلمية عن دور فردي لها وتتجه نحو العالم الخارجي وهو المتقدم بطبيعة الحال

ويضيف أن هجرة الكفاءات العلمية أصبحت ظاهرة لافتة للنظر لـــيس بمصـــر وحدها وإنما على مستوى بلدان العالم الثالث وأن الخط النمطي المؤقـــت هـــو الشكل السائد لهجرة المصريين إلى الخارج رغم وجود نسبة من الهجرات الدائمة ويرى أن كافة الشرائح والفئات المكونة للبيئة الطليعية معرضة لعملية الهجرة بل ومشاركة فيها أما الأسباب والدوافع فترتبط ببيئة المجتمع المادي وما يصاحبه من تدن في مستويات الحياة وبخاصة فيما يتعلق منها بكمية الغذاء ونوعيته وحالـــة المسكن وأوضاع المرافق وأحوال البيئة ويرى أن هذا النمط من الفقر لا يرتبط بالضرورة بانخفاض مستوى التعليم بل قد يكون العكس هو الصـــحيح أحيانـــاً الأمر الذي يرفع من مستوى الطموح فيدفع الفرد دفعا إلى تغيير مكان الإقامـــة بالهجرة ومن بين الأسباب الأخرى ضآلة فرص العمل بل انعدامها أحيانا الأمـــر الذي يؤدي إلى ظهور أشكال متعددة للبطالة السافر منها والمقنع.

الهجمة الشرسة والحالة العراقية

لا يزال سجل الموساد الإسرائيلي يحكي عن جرائم بحق الإنسانية ارتكبتها الإدارات الإسرائيلية المتعاقبة منذ احتلال الأرض الفلسطينية وحتى يومنا ، وكان للعلماء العراقيين الذين قتلوا على أيدي عناصر هذا الجهاز الحصة الأكبر بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني الصهيوني للعراق في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا ، فتأكد للقاصي والداني أن الثروة التي كانت سببا في احتلال العراق ليس النفط الذي وقف عند أمريكا في مقدمة الثروات ، ولكن العلماء العراقيين كانوا ولا يزالون الثروة الأولى لدى إسرائيل منذ أن وطأت

ارض العراق تحت مظلة الاحتلال الأمريكي ، كما ان استهداف العقول العراقية والعربية ليس بجديد فمنذ بدء البرنامج النووي العراقي عملت دول عديدة ومنها (الكيان الصهيوني) على تعقب العلماء العراقيين والعرب الذين لهم صلة بتطوير هذا البرنامج وما حدث لعالم الذرة المصري (أمين يحيى المشد) الذي أستعين به كحلقة وصل مع مؤسسة الطاقة الذرية العراقية في فرنسا خير مثال حيث استطاعت عناصر الموساد الصهيوني اغتياله في باريس أثناء مهمة له هناك صيف عام ١٩٨٥ حيث قيدت جريمة اغتياله ضد مجهول مع أن الجهات المصرية اتهمت الموساد الصهيوني بتصفيته وبعد حرب الخليج الثانية ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على العلماء العراقيين وعملت على إغرائهم تارة وملاحقتهم تارة أخرى لغرض استقطابهم إلى مراكز أبحاثها وجامعاتها ومختبراتها ولكنها لم تنجح وعملت على مساومة ذات العلماء للإفصاح لها عن مكامن المشروع العراقي ولم تنجح أيضاً ، كما أن الساسة الأمريكيين كانوا لا يكفون عن التنبيه إلى خطر العلماء العراقيين باعتبارهم أهم من أسلحة الدمار الشامل وكانوا يكررون دائماً وبصراحة ووضوح أن العراق لن يتضرر بشكل فعلي إلا حينما يتم تدمير عقوله وملكاته العلمية والفنية أو شراء الأدمغة والعقول وحرمان العراق منها ، لان هذه العقول قادرة دائماً على إعادة الإمكانيات العلمية إلى ما كانت علية بمجرد حصولها على أي نوع من الاستقرار لاحقاً وفي أواخر عام ٢٠٠٢ كتب (مارك كلايتون) المحرر في صحيفة كريستين ساينس مونيتور محذرا من العقول المفكرة التي تقف وراء المخزون العراقي من الأسلحة حسب قوله ، وبعد أن قدّم لائحة بعدد من علماء العراق الذين تدربوا في

الولايات المتحدة قال: إن هؤلاء العلماء والفنيين أخطر من أسلحة العراق الحربية؛ لأنهم هم الذين ينتجون هذه الأسلحة ، ودعا مفتشي الأسلحة الدولية في ذلك الحين إلى ألا يكتفوا بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل فقط، ولكن عليهم محاولة إيجاد الأشخاص الذين يعرفون كيف يصنعونها ، وعدد كلايتون – نقلاً عن خبراء– قرابة ١٥ من كبار الخبراء النوويين العراقيين قال بأنهم تدربوا في الولايات المتحدة ضمن خطة تعليمية كبرى للرئيس صدام حسين، ونقل عن الدكتور كاري كبير مفتشي الأسلحة السابق في العراق قوله بأنه أثناء زيارة قام بها إلى جامعة متشيجان في آن آربور عام ١٩٩٣ اكتشف أنه بعد حرب الخليج بقي كثير من الطلاب العراقيين ملتحقين بجامعات أمريكية لدراسة الفيزياء والهندسة النوويتين، وأنه أثناء إلقائه محاضرة أمام عدد من طلاب صف التخرج في الهندسة النووية كانوا يملئون الغرفة، دهش عندما وجد هناك حوالي ١٢ طالبًا عراقيًا.

وأوضح كلايتون أنّ دراسة جرت مؤخرًا لشهادات الدكتوراة في الولايات المتحدة أيدت تلك الملاحظة الشخصية، حيث وجد باحثون في جامعة جورجيا في أتلانتا أنه خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩، مُنحت ١٢١٥ شهادة دكتوراة في العلوم والهندسة لطلاب من ٥ من الدول السبع المصنفة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية على أنها دول ترعى الإرهاب، بما يمثل ٢% من الشهادات التي منحت لطلاب من مواليد دول أجنبية؛ حيث نال العراقيون ١١٢ شهادة دكتوراة في العلوم والهندسة، ومن هؤلاء كان هناك ١٤ طالبًا يدرسون مواضيع حساسة كالهندسة النووية، أو الكيميائية، أو البيولوجيا

الجهرية.

ولذلك عندما قررت الأمم المتحدة إعادة المفتشين الدوليين للعراق سارعت واشنطن لعرقلة عودتهم والإصرار على إصدار قرار جديد لمجلس الأمن (١٤٤١) ينص بوضوح في الفقرة الخامسة على ضرورة سماح العراق للمفتشين باستجواب علماء وفنيين عراقيين حتى لو تطّلب الأمر تسفيرهم هم وعائلاتهم خارج العراق؛ لضمان الحصول على معلومات منهم بأي وسيلة عن برامج التسلح العراقية، وهو ما تم بالفعل مع عدد من العلماء، بيد أن رفض الحكومة العراقية تسفيرهم للخارج أغضب واشنطن.

وقبل إعلان الحرب الأخيرة اتخذت واشنطن العديد من الإجراءات حيث أصرت على تضمين قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ فقرة تجبر العراق على السماح للمفتشين باستجواب العلماء والفنين حتى لو تطلب الأمر تسفيرهم هم وأسرهم ،كما أقر الكونغرس الأمريكي قانون (هجرة العلماء العراقيين) والذي ينص على منح العلماء الذين يقدمون معلومات ذات مصداقية إقامة دائمة في الولايات المتحدة ، وحدد القانون عدد العلماء الذين يمكنهم الاستفادة بهذا القانون نحو ٥٠٠ شخص ، وبرغم كل هذه الإجراءات لم يتعاون معها أي عالم عراقي في تلك المدة .

كما أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية قائمة تتألف من ٥٢ مسئولاً عراقيًا من المطلوبين، بينهم عدد من علماء العراق النوويين والبيولوجيين، وشرح البريجادير جنرال فينسنت بروكس في مقر القيادة المركزية في قطر أهمية هؤلاء العلماء بقوله بأن الولايات المتحدة (لها أهداف أخرى أيضا غير الإطاحة بصدام، وعلى

الأخص القضاء على مقدرة العراق على تطوير أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية وما زال أمامنا كثير من العمل الذي يجب أن نقوم به ضمن برنامج القضاء على أسلحة الدمار الشامل .

وتكشف هذه المعطيات أحد الأهداف الحقيقية للحرب غير الاستيلاء على النفط العراقي بالطبع– والذي ظهر بوضوح منذ صدور القرار ١٤٤١ لمجلس الأمن ثم تطور الأمر إلى مطاردة العلماء العراقيين على غرار ما حدث للعلماء الألمان عقب الحرب العالمية الثانية، وتجنيد من يرغب منهم، وقتل من يرفض التعاون.

وفي توقيت واحد تقريبًا كشف جنرال فرنسي متقاعد عن وجود ١٥٠ من وحدات الكوماندوز الإسرائيلية داخل العراق لاغتيال ٥٠٠ من العلماء العراقيين ممن لهم صلة ببرامج التسلح العراقية الكيماوية والبيولوجية والنووية والصاروخية وردت أسماؤهم فى قوائم مفتشي الأسلحة الدوليين وكشف علماء عراقيون –في نداء استغاثة عبر البريد الإلكتروني في وقت سابق أن قوات الغزو الأمريكية والبريطانية التي لديها كشوف بأسماء وعناوين هؤلاء العلماء تداهم منازلهم وتحقق معهم وتعتقل بعضهم وتطالبهم بتسليم ما لديهم من أبحاث وأوراق.

وكشفت الرسالة التي حملت توقيع علماء الأمة المهددة أن بعضهم تم تحديد إقامته في بيته ووضع حراسة عليه، وتم منعهم من الذهاب لجامعاتهم ومعاملهم، في حين بدأت مفاوضات مع البعض الآخر من جانب من يعتقد أنهم رجال مخابرات أمريكيون– لنقلهم إلى مراكز بحثية غربية لم تحددها الرسالة التي ناشدت

العالم إنقاذهم من العدوان الأمريكي عليهم الذي يتعمد طمس العقل العراقي والهيمنة عليه.

وأوضحت الرسالة أن قوات الاحتلال تحمل قوائم بأسماء العلماء العراقيين وعناوينهم والأبحاث التي يعملون بها؛ وهو ما يسهل لهم عمليات التهديد والتحقيق في ظل غياب كامل لأي سلطة وانشغال العالم بالفوضى الحادثة في العراق.

وأشارت الرسالة إلى أن جنود الاحتلال يشجعون أعمال السلب والنهب ويقومون بنقل غوغاء على عربات خاصة إلى المؤسسات العلمية، ومنها جامعة الموصل والمعاهد التعليمية، ويستغلون هذه الفوضى في تدمير مراكز الأبحاث ومصادرة كل الوثائق وأوراق المشروعات الأكاديمية الموجودة بهذه المؤسسات لحرمان العراق من أي نواة لنهضة علمية، على حد تعبير الرسالة.

وقد دفعت هذه الأعمال الأمريكية المدير العام لوكالة الطاقة الذرية محمد البرادعي لتوجيه رسالة إلى واشنطن يطالبها فيها بحماية معاهد الأبحاث النووية العراقية ومنع تخريبها أو إخراج مواد نووية منها.

بل وأبدى البرادعي تشككه في تلفيق واشنطن أدلة ضد العراق لتبرير عدوانها بقوله لصحيفة (بيلد إم سونتاج في عام ٢٠٠٣ إن تحليل المواد المشبوهة في المختبرات الأمريكية لا يكفي، والنتائج يجب أن يدرسها مفتشو الأمم المتحدة ، وإنه لا يمكن بغير هذه الطريقة إصدار إعلانات تتمتع بالمصداقية حول وجود أسلحة للدمار الشامل في العراق وأضاف أن الدليل على امتلاك العراق أسلحة للدمار الشامل لم يقدم حتى الآن

بل نفى البرادعي عقب لقاء سابق مع الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى في القاهرة أن يكون استجواب العلماء العراقيين قسريا ، وقال ردًّا على سؤال عما يتردد عن أن مهمة التفتيش هي إبعاد العلماء العراقيين: إن الهدف هو التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل وليس إفراغه من العلماء، وأغضبت هذه التصريحات واشنطن بالطبع.

وقد كشف جنرال فرنسي متقاعد فى تصريحات لقناة التلفزيون الفرنسية الخامسة أن أكثر من ١٥٠ جنديًا إسرائيليًا من وحدات الكوماندوز دخلوا إلى الأراضي العراقية في مهمة تستهدف اغتيال العلماء العراقيين الذين كانوا وراء برامج التسلح العراقية، وقُدّمت أسماؤهم إلى لجنة مفتشي الأسلحة الدولية برئاسة هانز بليكس.

وقال الجنرال الفرنسي: إن مخطط الاغتيال هذا تم وضعه من قبل مسئولين أمريكيين وإسرائيليين، وإن لديه معلومات دقيقة بوجود الكوماندوز الإسرائيليين داخل العراق بهدف اغتيال العلماء العراقيين الذين كانوا نواة برامج التسلح الصاروخي والنووي والكيماوي التي أرعبت إسرائيل، وعددهم حسب قول الجنرال الفرنسي– قرابة ٣ آلاف و٥٠٠ عالم عراقي ذوي مستوى عال، من بينهم نخبة تتكون من ٥٠٠ عالم اشتغلوا فى تطوير مختلف الأسلحة، وهذه النخبة هي المستهدفة من العمليات الإسرائيلية بالدرجة الأولى.

وفي ظل الفوضى التي شجعتها قوات الاحتلال في العراق سيكون من الطبيعي أن يجري تبرير مقتل هؤلاء العلماء ضمن أعمال الفوضى والنهب والسلب وكأن شيئًا لم يكن، بل إن هناك تكهنات بأن تسليم المستشار العلمي للرئيس

العراقي الفريق عامر السعدي نفسه للقوات الأمريكية بحضور التلفزيون الألماني استهدف إنقاذ نفسه من أيدي فرق الاغتيال هذه!

وقد ترددت أنباء عن هرب بعض هؤلاء العلماء العراقيين إلى دول أخرى على غرار ما فعل العلماء الألمان عقب الحرب العالمية خاصة سوريا الدولة الوحيدة التي ظلت حدودها مفتوحة للعراقيين الأمر الذي سعى الأمريكان لاستغلاله أيضا للإضرار بسوريا.

فقد قالت صحيفة واشنطن تايمز نقلاً عن مسئولين بالحكومة الأمريكية لم تذكرهم بالاسم: إنه يعتقد أن عددًا من أبرز علماء الأسلحة البيولوجية العراقيين قد فروا إلى سوريا وقالت الصحيفة: إن من بين هؤلاء العلماء الذين أفادت الأنباء بأنهم عبروا حدود العراق مع سوريا هدى صالح مهدي عماش المعروفة لدى الاستخبارات الأمريكية بأنها من أكبر خبراء بكتيريا الجمرة الخبيثة، ورحاب طه المتخصصة في الحرب الجرثومية أيضا ونقل التقرير عن المسئولين الأمريكيين قولهم بأن تقارير المخابرات تشير إلى أن الخبيرتين قد هربتا إلى العاصمة السورية دمشق.

وقال التقرير: إن اسم هدى عماش كان مدرجًا ضمن القائمة التي أمرت القوات الأمريكية إما باعتقالهم أو قتلهم، حيث شوهدت هدى عماش ضمن من حضروا اجتماعات الحكومة العراقية برئاسة صدام، علاوة على اجتماعات مع نجله عدي الذي كان مسئولاً عن مؤسسات عسكرية وأجهزة أمنية بالعراق وقالت الصحيفة: إن رحاب طه التي تلقت تعليمها في الكائنات الحية الدقيقة الميكروبيولوجيا في بريطانيا وضعت برنامجًا عراقيًا لتطوير أسلحة الجمرة الخبيثة.

وقد سعت واشنطن بوسائل عدة لتفريغ العراق من كفاءاته العلمية مستكملة خطة إسرائيلية قديمة لتصفية أي عالم نووي عربي (قتلوا المشد وسميرة موسى وغيرهما)؛ ولهذا صدر أغرب قانون أمريكي لتهجير علماء العراق، حيث أقر الكونجرس الأمريكي مشروع قانون حمل عنوان قانون هجرة العلماء العراقيين ٢٠٠٢ ينص على منح العلماء العراقيين الذين يوافقون على تقديم معلومات ذات مصداقية بشأن برامج الأسلحة العراقية تصريح إقامة دائمًا في الولايات المتحدة.

وجاء في أسباب تسويغ صدور هذا القانون أن العراق يتابع إخفاء معلومات مهمة بشأن برنامجه النووي وأن بغداد تملك قوة صواريخ من طراز سكود يتجاوز مداها مسافة ١٥٠ كم سمحت بها الأمم المتحدة بعد انتهاء حرب الخليج، وأن العراق لم يعط أي معلومات عن مصير مخزونه من ١٥ ألف صاروخ و٥٥٠ قذيفة مدفعية يمكن تزويدها بذخائر كيميائية وجرثومية.

وبموجب هذا القانون تم منح وزير الخارجية أو وزير الدفاع الأمريكي صلاحية اقتراح بطاقة إقامة دائمة، من دون المرور بالإجراءات العادية، لكل عالم عراقي يملك معلومات محددة وذات مصداقية عن أي برنامج عراقي من هذا النوع.

ويبدو أن الخطوة الأخيرة كانت قتل هؤلاء العلماء ومنع انتقالهم لدول عربية أخرى خصوصا سوريا؛ خشية أن يطوروا أسلحة هذه الدول ويعيدوا تكرار تجربة العراق وتهديده لإسرائيل بالصواريخ والأسلحة غير التقليدية التي نزعتها الأمم المتحدة.

لقد أصر المسئولون الأمريكيون على عدم الاكتفاء بالتدمير المادي للأسلحة العراقية أو الآلات التي تنتجها، بل الذهاب إلى مدى أبعد والعمل على وضع تقويم للمعارف والخبرات التي طورها العراق في هذا الميدان، وهو ما عبر عنه رئيس بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق جاك بوت بكل وضوح ودون مواربة حين قال: يجب أن نحدد ما إذا كانت توجد قدرات نووية أم لا؟ وبالنسبة لي فإن ذلك يشمل العقول والأسلحة؟

كما دعا الكاتب الأمريكي توماس فريدمان قبل الغزو إلى تفعيل خطة استجواب علماء عراقيين وتهريبهم مع عائلاتهم لو أمكن للخارج؛ للحصول منهم على معلومات عن أسلحة العراق بدلاً من تضييع الوقت في ضرب العراق واستنزاف تكاليف للبحث عن هذه الأسلحة.

وكشف تقرير أميركي أن جهاز الموساد الإسرائيلي تمكن بالاشتراك مع القوات الأمير كية في العراق حتى الآن من قتل ٣٥٠ عالما نوويا عراقيا وأكثر من ٢٠٠ أستاذ جامعي في المعارف العلمية المختلفة.

وذكرت صحف عراقية أن التقرير الذي أعدته الخارجية الأميركية وتم رفعه الى الرئيس جورج بوش أكد أن وحدات الموساد والكوماندوز الإسرائيلية تعمل في الأراضي العراقية منذ أكثر من عام وأن هذه الوحدات تعمل خصيصا لقتل العلماء النوويين العراقيين وتصفيتهم بعد أن فشلت الجهود الأميركية منذ بداية الغزو في استمالة عدد منهم للتعاون والعمل في الأراضي الأميركية. وأضافت أن التقرير أكد أنه رغم أن البعض منهم أجبر على العمل في مراكز أبحاث حكومية أميركية إلا أن الغالبية الكبرى من هؤلاء العلماء رفضوا التعاون

مع العلماء الأميركيين في بعض التجارب وأن جزءا كبيرا منهم هرب من الأراضي الأميركية إلى بلدان أخرى.

وأشار إلى أن العلماء العراقيين الذين قرروا التمسك بالبقاء في الأراضي العراقية خضعوا لمراحل طويلة من الاستجواب والتحقيقات الأميركية والتي ترتب عليها إخضاعهم للتعذيب إلا أن إسرائيل كانت ترى أن بقاء هؤلاء العلماء أحياء يمثل خطرا على الأمن الإسرائيلي في المستقبل.

وأكد أن إسرائيل رأت أن الخيار الأمثل للتعامل مع هؤلاء العلماء هو تصفيتهم جسديا وأن أفضل الخيارات المطروحة لتصفيتهم هو في ظل انتشار أعمال العنف الراهنة في العراق.

وأضاف التقرير الأميركي أن البنتاجون كان أبدى اقتناعه بوجهة نظر تقرير الاستخبارات الإسرائيلية وأنه لهذا الغرض تقرر قيام وحدات من الكوماندوز الإسرائيلية بهذه المهمة وأن هناك فريقا أمنيا أميركيا خاصا يساند القوات الإسرائيلية في أداء هذه المهمة.

وأكد كذلك أن الفريق الأمني الأميركي يختص بتقديم السيرة الذاتية الكاملة وطرق الوصول إلى هؤلاء العلماء العراقيين وأن هذه العملية مستمرة منذ أكثر من ٧ أشهر. وأنه ترتب على ذلك قتل ٣٥٠ عالما نوويا و٢٠٠ أستاذ جامعي حتى الآن. خصوصا في الشوارع العراقية بعيدا عن منازلهم.

وأشار التقرير إلى أن أسر هؤلاء العلماء تعتقد أنهم قتلوا أو ماتوا في عمليات عنف وأن أحد أسباب انتشار الانفجارات في بعض شوارع المدن العراقية يكون المستهدف منه قتل العلماء.

ونشرت مجلة نيويوركر تقريرًا مفاده أن القوات الخاصة الأمريكية تلقَّت مساعداتٍ صهيونية استخبارية وفنية، وأن بعض الجنود الصهاينة يتخفَّون في العراق كعرب وعراقيين وأن القوات الخاصة الأمريكية تلقت مساعدات صهيونية استخبارية وفنية، إضافةً إلى وجود ١٥٠ جنديًّا من الوحدات الخاصة الصهيونية داخل العراق لاغتيال العلماء الذين وردت أسماؤهم في قوائم مفتشي الأسلحة الدوليين، وحددت المخابرات الأمريكية قائمةً تضم ٨٠٠ اسم لعلماء عراقيين وعرب من العاملين في المجال النووي والهندسة والإنتاج الحربي؛ لأجل تصفيتهم.

ويؤكد التقرير– الذي أعدته الخارجية الأمريكية، ورُفِع إلى الرئيس الأمريكي يوم ٢٠٠٥/٦/١٨م– أن وحدات الموساد والقوات الخاصة الصهيونية تعمل في الأراضي العراقية منذ أكثر من عام، وأن هذه الوحدات تعمل خاصةً لقتل العلماء العراقيين.

ويؤكد الخبراء أنّ الولايات المتحدة طبّقت مثل هذا البرنامج في تصفية العلماء الألمان بعد هزيمة ألمانيا ضمن برنامج أُطلق عليه بايبر كليب، لكن بعض العلماء الألمان وافقوا على التعاون مع الأمريكيين، وتم ترحيل ٥٠٠ عالم منهم إلى أمريكا، وهذا أيضًا حدث مع علماء العراق؛ فمنذ سنوات تم رصد مبلغ ١٦ مليون دولار لتشغيل علماء برامج التسلُّح العراقية السابقين داخل الولايات المتحدة خوفًا من هربهم للعمل في دول أخرى، وكدفعة أُولى غادر أكثر من ١٠٠٠ خبير وأستاذ نحو أوروبا وكندا والولايات المتحدة، وكثير من العلماء فضّلوا الهجرة بعد أن وجدوا أنفسهم عُزْلاً في مواجهة الموساد وفرق الموت

وفيلق بدر؛ الذي عمل منذ اللحظات الأولى على اغتيال الكفاءات والعقول العراقية، أو اعتقالهم وتعذيبهم، ولا يُعرف مصير الكثير من هؤلاء العلماء.

وكشف سيمور هرش الذي كان وراء فضح جرائم معتقل أبو غريب، في مقال تحت عنوان الأهداف المتحركة نشر في مجلة النيويوركر الأمريكية وبتاريخ ١٢/١٥/ ٢٠٠٣: صيد البشر في العراق، إسرائيل تدرب فرق اغتيال أمريكية) ونقلا عن مصادر في المخابرات الأمريكية أن إسرائيل دربت فرق كوماندوز على عمليات الاغتيال المستهدف، وتم تكوين قوة خاصة باسم(قوة المهمات١٢١ من قوات البحرية والاستخبارات الأمريكية ومرتزقة من شركات الأمن الخاصة للقيام بعمليات الاغتيال، ونقلا عن مستشار في البنتاجون قال «الكثير من المسئولين الذين تحدثت معهم عبروا عن خشيتهم من أن فقدان ٨٠% من أطقم المستشفيات العراقية واغتيال ٣٥٠ عالماً عراقيا تتحول الخطة المسماة اصطياد البشر الوقائي- التي صممها رامسفيلد شخصيا-إلى برنامج (فينكس آخر)- قتل في برنامج فينكس للاغتيالات في فيتنام أكثر من ٥٠ألف إنسان-. ويتابع عندما تجند عناصر من الدول المضيفة من الصعب أن تمنعهم من القيام بما يودون عمله..هؤلاء لهم أجندتهم الخاصة .

أي أنهم كانوا يتوقعون تحول برنامج الاغتيالات هذا إلى عصابات الموت التي اختطفت المئات خلال عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و قامت بتعذيبهم وقتلهم ورمت جثثهم في الشوارع. أما فرق الكوماندوز الإسرائيلية التي تسللت للعراق فقد كان هدفها الأساس تصفية حوالي ٥٠٠عالم عراقي وردت أسماؤهم في قوائم برنامج الأمم المتحدة للتفتيش عن أسلحة العراق، وبالطبع مثل هذه النية مبيتة،

ففي عام٢٠٠٢، أي قبل بدء الغزو الأمريكي أقر الكونجرس قانونًا ينص على ضرورة نقل العلماء العراقيين للإقامة الدائمة في أمريكا.

وإسرائيل أيضا مارست تصفية العلماء الألمان الذين عملوا في برنامج الصواريخ المصري في الستينات بحملة الطرود المفخخة، كما مارست قتل العلماء العرب المتخصصين في المجال النووي مثل العالم المصري د.يحيى المشد ١٩٨٠ الذي انضم لمشروع بناء المفاعل النووي العراقي الذي قصفته إسرائيل، وكذلك قتلت عالم الذرة الفلسطيني نبيل فليفيل ١٩٨٤، وقد تنبه العالم لهذه المؤامرة ولهذا تبنى الصندوق الدولي لحماية العلماء مساعدة العلماء العراقيين على الخروج من العراق.

وفي عام٢٠٠٦ عقد مؤتمر دولي في العاصمة الإسبانية بعنوان (المؤتمر الدولي حول اغتيال الأكاديميين العراقيين) تم فيه عرض قوائم العلماء والأكاديميين والأطباء العراقيين الذين تم اغتيالهم وهم بالمئات، وبينت الإحصائيات أن غالبيتهم من العرب، وأن الاغتيالات شملت كل الطوائف بنسب متقاربة وابتدأت قبل اشتعال الفتنة الطائفية ، وأن العلماء العراقيين الذين هجّرهم الأمريكيون للعمل في أمريكا قاموا بالفرار إلى خارج أمريكا، وأن القوات الأمريكية توفر لفرق الاغتيال الإسرائيلية المعلومات والتسهيلات اللازمة للوصول إلى الضحايا ، فمن الواضح أن هناك مؤامرة كبرى ضد العراق وضد المنطقة هي أكبر من التجاذبات الطائفية وهي تستهدف العراق والعراقيين ككل.

وقد كشفت منظمة (ذا بروكسل تربيونال كوميتي) أن اكثر من ٤١٨ أستاذاً وعالماً عراقياً تمت تصفيتهم واغتيالهم مُنذ احتلال العراق كما يُعتقد أن

عدد الذين تم اغتيالهم ولم تسجل أسماؤهم يتجاوز الألفين وأيٌ منهم لم يلق حتفه عشوائيا في إحدى الغارات أو العمليات الإرهابية كسائر أفراد الشعب العراقي الجريح ولكنهم قد أصيبوا بطلقة رصاص في الرأس أو في القلب أثناء مغادرة الجامعة أو المترل في عمليات تصفية تتصف بالمهنية العالية والحرفية وغيرهم قد تم اعتقالهم أو اختطافهم بعمليات متقنة قبل العثور على جثثهم مقطعة ومرمية في الشوارع وآخرين تعرضوا للخطف من أمام بوابة الكلية أو من أمام منازلهم قبل سنوات ولم يتم العثور عليهم حتى الآن. وآخرين أحالوا أنفسهم للتقاعد أو نجوا بها بعد أن غادروا العراق أو اختفوا وهؤلاء يتجاوز عددهم ٥٠٠٠ من العلماء العراقيين.

وقال الدكتور نور الدين الربيعي الأمين العام لاتحاد المجالس النوعية للأبحاث العلمية (لقد فقد العراق ٥٥٠٠ عالم منذ الغزو الأنجلو أميركي في نيسان ٢٠٠٣، معظمهم هاجروا إلى شرق آسيا وشرق أوروبا والباقي تم اغتياله وأن نسبة ٨٠ بالمائة من عمليات الاغتيال استهدفت العاملين في الجامعات ويحمل أكثر من نصف القتلى لقب أستاذ وأستاذ مساعد وأكثر من نصف الاغتيالات وقعت في جامعة بغداد تلتها البصرة ثم الموصل والجامعة المستنصرية وأن ٦٢ بالمائة من العلماء المغتالين يحملون شهادات الدكتوراه وثلثهم مختص بالعلوم والطب).

ويوضح الدكتور نور الدين الربيعي الأمين العام لاتحاد المجالس النوعية للأبحاث العلمية حقيقة خطيرة جدا (إن التقدم التقني والعلمي في العراق كان في مقدمة أسباب غزوه من قبل الولايات المتحدة وشركائها بدفع وتوجيه صهيوني

ويكفي في ذلك تصريح مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة والتي قالت فيه بالحرف الواحد: ماذا نستطيع أن نفعل مع العراق غير تدمير عقوله التي لا تستطيع القنابل الذرية أن تدمرها فتدمير العقول العراقية أهم من ضرب القنابل وذكر الكاتب البريطاني روبرت فيسك مرات عدة إن ما يقارب خمسة عشر جهاز استخباراتي لعدة دول يعمل في العراق بهدف إجهاض العراق والقضاء على ثروته العلمية المتمثلة بعقول أبنائه.

وقالت تقارير صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية: إن ٧٤ بالمائة من العلماء والأكاديميين تعرضوا للتصفية الجسدية بينما بقي حوالي ٢٦ بالمائة تحت وطأة التهديد المستمر .

ومن المعروف أنه ووفق دراسة عراقية سابقة كشفت أن الاحتلال الأمريكي تعامل مع علماء العراق ومفكريه بطريقة تضمن احتواء العلماء وإعادة توظيفهم أو تجميدهم خدمة للمصلحة الأمريكية وجرى ويجري ذلك بموجب آلية تعتمد على ثلاثة خيارات:

(الخيار الأول) هو الاستهداف المباشر وغير المباشر حيث ذكر خبير الشؤون الإسرائيلية في مؤسسة الأهرام الدكتور عماد جاد إن الولايات المتحدة نقلت من العراق جوا أكثر من ٧٠ من العلماء العراقيين إلى خارج العراق ووضعتهم في مناطق نائية خشية أن يسربوا ما لديهم من معلومات أو يحولوا تلك المعلومات إلى منظمات أو دول معادية للأمريكان.

أما (الخيار الثاني) والذي عرف بالخيار السلفادوري والذي يقوم على تصفية

العقول التي ترفض الإغراءات الأمريكية الإسرائيلية بهدف تجفيف منابع العراق العلمية والفكرية وحرمان شعبه من خبراته وكفاءاته وعقوله ورجال البحث العلمي .

و(الخيار الثالث) هو الذي يعرف بالخيار الألماني ويتمثل بإفشاء المعلومات من قبل العلماء العراقيين إلى الجهات الغربية وبالتحديد الأمريكية وبدأت هذه المحاولات بمشروع السيناتور جوزيف بايدن الذي صادق عليه مجلس الشيوخ الأمريكي في نوفمبر ٢٠٠٢، وقضى بمنح العلماء العراقيين الذين يوافقون على إفشاء معلومات مهمة عن برامج بلادهم التسليحية بطاقة الهجرة الأمريكية الخضراء مستغلا بذلك الحصار المفروض آنذاك على العراق!. وفي عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش كشفت الخارجية الأمريكية عن تقرير أن المخابرات الأجنبية تركز على اغتيال علماء العراق المتخصصين في المجال النووي والمعارف العلمية المختلفة. وقال التقرير إن وحدات أجنبية خاصة تعمل في الأراضي العراقية لقتل العلماء النوويين العراقيين وتصفيتهم بعد أن فشلت الجهود الكبيرة منذ بداية الغزو في استمالة عدد منهم للتعاون والعمل خارج العراق. وأكد التقرير أنه علي الرغم من أن البعض منهم أجبر علي العمل في مراكز أبحاث حكومية أجنبية إلا أن الغالبية الكبري من هؤلاء العلماء رفضوا في بعض التجارب وأن جزءا كبيرا منهم هرب من تلك البلدان إلي بلدان أخرى.وأشار التقرير إلي أن العلماء العراقيين الذين قرروا التمسك بالبقاء في الأراضي العراقية خضعوا لمراحل طويلة من الاستجواب والتحقيقات والتي ترتب عليها إخضاعهم للتعذيب في حين كان وجود هؤلاء العلماء أحياء يمثل خطرا علي أمن الدول

التي ناصبها العراق العداء في المستقبل.

ويحاول الكثير التغاضي عن تلك الإحصاءات والأرقام فيما تبادر جهات مسئولة إلى تكذيب تلك الإحصاءات الصادرة عن جهات متخصصة وقد شكّلت عمليات ملاحقة ومتابعة ومضايقة علماء العراق والتضييق عليهم وتهجيرهم واعتقالهم وقتلهم جزءاً أساسيا من عملية تدمير وهدم وتشتيت مدروسة ومنظمة لقدرات ولإمكانات العراق المادية والبشرية بدأت بتهجيرهم في مرحلة الحصار واستكملت بوسائل أخرى مع بداية احتلال العراق ومازالت مستمرة .

إن عملية الملاحقة والتهجير والمحاربة والتدمير التي تعرض لها العلماء العراقيين ما هي إلا حلقة من حلقات تدمير كل الخبرة العلمية العراقية المتراكمة عبر سنين طويلة والتي بدت ظاهرة وواضحة خلال فترة الغزو والاحتلال الأمريكي في عمليات التخريب والتدمير والسرقة التي تمت بعد الحرب والتي شملت جميع مراكز البحث العلمي والمؤسسات والجامعات والمصانع والدوائر ومنشآت التصنيع العسكري والتعليم العالي والكليات العسكرية بما فيها من عقول وإبداعات وأدوات وأجهزة وأبحاث ودراسات والتي انتشر عطاء منتسبيها وإبداعاتهم من بحث وتطوير وتصنيع وابتكار واختراع هذه المؤسسات التي كان الشعب يفخر بها ويتغنى بإنجازاتها ففي مجال الصناعة والإبداع العسكري كان الهدف هو منع العراق من إعادة بناء قدراته العسكرية ومنع وصول علمائه ومهندسيه ومبدعيه إلى أي بلد عربي وإسلامي وملاحقتهم ومتابعتهم وتضييق سبل العيش عليهم بغية استقطابهم للعمل في مراكز ومعاهد

محددة تعمل بإدارتهم ووضع خطة وقائية لمنع الطلاب العرب الدارسين في الغرب من التحصيل العلمي في مجال الأبحاث القريبة من التخصصات العسكرية. وفي مجال تدمير المؤسسات الأكاديمية.. فقد أكّد تقرير نشرته اليونسكو في العام ٢٠٠٦ أنه تم إثبات نهب حوالي ٨٤% من المؤسسات العلمية والبحثية والأكاديمية العراقية ..وتعرضت المكتبات الوطنية والجامعية إلى نهب ٨٠% من الكتب الموجودة فيها إضافة إلى كل المخطوطات وبدون أية حماية من القوات الأميركية الغازية ولأغلب الجامعات. لقد لفت العراق أنظار العالم لما شهده من طفرة علمية وتصنيعية هائلة في بدايات الثمانينات وما كان لهذه الثورة العلمية أن تمر بهذه السهولة حيث جرى الإعداد بشكل دقيق لمخطط تدمير واغتيال الموروث والمستودع العلمي والقدرات العراقية ..وقد مثّل الحصار الشامل الذي أحاط بالعراق بإطباق شديد عام ١٩٩٠ ودام ثلاثة عشر عام بداية تنفيذ هذا المخطط والذي بدأ بقطع أي صلة للعراق بالعالم الخارجي ومنع العلماء العراقيين من مواصلة برامجهم العلمية والبحثية والتطويرية التي يتوجب لها التواصل مع عموم حركة التطور في العالم ومنذ عام ١٩٩١ بدأت الولايات المتحدة بتنفيذ سلسلة من التوصيات القديمة وتشريع القوانين وحث الدول والمنظمات الدولية على تسهيل هجرة العقول العراقية والضغط عليها لمغادرة العراق واستخدمت أساليب متعددة في الترغيب والتسهيلات والترهيب والإجبار وتشير الدراسات إلى أن الفترة ما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٨ شهدت مغادرة أكثر من ٧٣٥٠ عالماً عراقيا تلقفتهم دول أوربية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ومنهم ٦٧% أساتذة جامعة و ٢٣ % يعملون في مراكز أبحاث علمية ومن

هذا العدد الضخم ٨٣% درسوا في جامعات أوربية وأمريكية.

وبعد الغزو والاحتلال الأمريكي تعرضت الكفاءات العراقية من علماء وأساتذة جامعات لحملة منظمة للإذلال والتحقير والإهانة لتطويعهم وكسر شوكتهم كما تعرضوا لحملة مخطط لها بإتقان للاغتيال وبمهنية عالية وبطرق احترافية ولحملة مطاردة واعتقالات ومراحل تحقيق واستجواب وتعذيب طويلة لعلماء عراقيين حيث كان القتل داخل المعتقلات مصيرا حتميا لغير المتعاونين منهم.

كما تعرضت الكفاءات العراقية لحملة مخطط لها بعناية للاختطاف هم وأبناءهم وعائلاتهم وطاب فدية كبيرة مقابل إطلاق سراحهم مما حدى بالكثير من العلماء الذين بقوا في العراق إلى الانصياع لحملة التهجير القسرية وحملة الهجرة المنظمة للدول الأوربية وتشير الدراسات الرسمية بان الأرقام المعلنة حتى أواسط العام ٢٠٠٦ إلى أن حوالي ١٧ ألف من العلماء والأساتذة أجبروا على الرحيل منذ بدء الاحتلال.

ويذكر السياسي العراقي عبد الأمير علوان أن مادلين أولبرايت التقت بالعاهل المغربي الحسن الثاني وطلبت منه أربعة آلاف إلى خمسة آلاف عالم عراقي وسبعة آلاف هؤلاء كان الأمير أراد اللقاء بهم أو تسهيل خروجهم إلى خارج العراق أو إعطائهم اللجوء السياسي في بلدان مختلفة، هذا أحد أسباب الحرب التي شنت على العراق، الحروب تشن لتدمير القدرة العسكرية للخصم أولا ثم لتدمير إرادة الخصم وقد قيل كثيرًا في الصحافة الأميركية والغربية أن العراق صحيح أنه لم يعد يمتلك أسلحة دمار شامل وبرامج تصنيع عسكري

ولكنه قادر أن يبدأ هذه الصناعة متى شاء لوجود هؤلاء العلماء ولذلك يستهدف اليوم علماء الفيزياء والكيمياء والمهندسين وكل الطاقات النادرة التي كانت تملأ فى الحقيقة مؤسسات الدولة العراقية وخاصة مؤسسات التصنيع العسكري. والعراق بنى قاعدة عراقية كبيرة وفيها مختصون ذهبوا في دورات وذهبوا في اختصاصات كثيرة نعم العقل العراقي المختص العلماء العراقيون مستهدفون كيف لا وقد استهدف الموساد قبل ذلك عالم بلجيكي كان يعمل في صناعة عسكرية داخل العراق ويؤكد علوان أيضا انه اطلع على تقرير في مجلة بروسبكت الأميركية يشير إلى أن هناك مخططا ترعاه أجهزة داخل البنتاجون وداخل ال(C.I.A) وبالتعاون مع أجهزة مخابرات إقليمية لأهداف أميركية أيضا تقوم باستهداف هؤلاء العلماء

ويدل تحليل الطبيب الاستشاري العراقي إسماعيل الجليلي للإحصائيات التي أعدتها رابطة التدريسيين الجامعيين في بغداد وهي أول دراسة إحصائية لمجزرة علماء وأطباء ومهندسي العراق باللغة الإنكليزية وعُرضت في المؤتمر الدولي حول اغتيال الأكاديميين العراقيين، الذي عُقد في العاصمة الإسبانية مدريد ، أكد الجليلي فيه أن ٨٠ في المئة من عمليات الاغتيال استهدفت العاملين في الجامعات، ويحمل أكثر من نصف القتلى لقب أستاذ وأستاذ مساعد، وأكثر من نصف الاغتيالات وقعت في جامعة بغداد، تلتها البصرة، ثم الموصل، والجامعة المستنصرية ، و٦٢ في المئة من العلماء المغتالين يحملون شهادات الدكتوراه، وثلثهم مختص بالعلوم والطب، و١٧ في المئة منهم أطباء ممارسون، وقد قُتل ثلاثة أرباع العلماء، الذين تعرضوا لمحاولات الاغتيال.

هذا القتل المضبوط يؤكد قناعة الدكتور الجليلي، والمراقبين العالميين بأن عمليات الاغتيال والاختطاف تتبع النمط المعروف باسم مجزرة السلفادور ، وهي في الواقع سلسلة مجازر أشرفت على تنفيذها وكالة المخابرات المركزية الأميركية في بلدان عدة في أميركا اللاتينية.

ويظهر من هذه الإحصائيات أن اغتيال علماء العراق جزء من استراتيجية الفوضى المنظمة التي اتّبعها الاحتلال منذ الغزو لتطويع العراقيين وإخضاعهم. فوضى فائقة التنظيم تُصوّر الغزاة العتاة، كسُذج مغلوبين على أمرهم، أو أغبياء عاجزين عن وقف استباحة قصور الدولة العراقية ومنشآتها الحكومية ومصارفها وجامعاتها ومصانعها ومراكزها الهندسية العسكرية، ومتاحفها، ومكتباتها، وكنوزها التراثية فوضى دائمة، كرسوم الجرافيك العشوائية بالكومبيوتر، تتغذى ذاتياً على هدر موارد العراقيين المالية الهائلة، وفساد لم يسبقه مثيل، ورشاوى جماعية بمشاريع خدّاعة، كالانتخابات، والمحاصصة الطائفية، والحكم الفيدرالي. فوضى مُحكمة، كالظواهر الفيزيائية، هدفها الرئيس ، زرع الفتنة، وتحطيم الوحدة الوطنية، وهدم كيان الدولة، فيما بنيت أكبر سفارة أميركية في بغداد، وأنشئت شبكة من ١٤ قاعدة عسكرية في جميع أرجاء العراق.

وقال أسامة عبد المجيد رئيس دائرة البحوث والتطوير في وزارة التعليم العالي سابقا في إن ١٥٥٠٠ عالماً وباحثاً وأستاذاً جامعياً عراقياً فصلوا من عملهم في الأشهر الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق في إطار الحملة الإسرائيلية ، بينما اتهم الأمين العام للرابطة الوطنية لأكاديمي ومثقفي العراق هاني إلياس الموساد الإسرائيلي بالوقوف وراء اغتيالات العلماء والمثقفين العراقيين ، مؤكدا إن

معظم الضحايا لم يكونوا محسوبين على النظام العراقي السابق مما يجعل أسباب تصفيتهم ترتبط بمخطط يهدف إلى تحطيم مؤسسات العراق الوليدة مشيراً إلى أن "القتلى هم من الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات والقضاة والمحامين، وهو ما يعزز القناعة بأن الهدف من وراء الاغتيال هو قتل الخلايا النوعية في جسد المجتمع العراقي لمنعه من النمو والتطور.

وتتحدث الأوساط الجامعية والعلمية العراقية عن فريق اغتيالات مرتبط بجهاز الاستخبارات الخارجي الإسرائيلي الموساد، وقد حمل هذا الفريق اسم "الجيش الجمهوري السري، وقال: إن معظم العلماء والمثقفين وأساتذة الجامعات الذين تم اغتيالهم تمت تصفيتهم في إطار يخرج عن الانتقام الثأري أو تصفية الحسابات.

فيما قال مسئول عراقي رفض الكشف عن هويته إن سياسة فصل العلماء العراقيين من وظائفهم وضعت في تل أبيب بهدف الاقتصاص من منفذي برامج العراق العلمية.

وأكدت أوساط عراقية مطلعة في بغداد أن الموساد الإسرائيلي طلب من المخابرات الأمريكية ترك ملف العلماء العراقيين برمته إلى عملاء الموساد في العراق، مشيرين إلى أن الموساد يريد تهجير هؤلاء العلماء أو اغتيالهم إذا رفضوا التعامل معه.

وكشف (الناطق باسم قوات التحالف) الجنرال مارك كيميت أن حملة واسعة من الاغتيالات استهدفت من وصفهم بـــ ذوي الياقات البيضاء من الطبقة المتعلمة، وقد نفذتها أيد مجهولة.

وتتحدث بعض التقارير عن مشروع أمريكي إسرائيلي يهدف إلى إفراغ العراق من الكفاءات العلمية ، وتؤكد تقارير لوزارة الهجرة والمهجرين أن العشرات من الكفاءات العلمية التي غادرت العراق ، وجدت أمامها فرصا للعمل في وحدات تابعة للجيش الأمريكي مقابل مبالغ مغرية، كما أن أعداد العراقيين المهاجرين بعد الاحتلال الأمريكي والتي توجهت إلى الدول الاسكندنافية وكندا عرضت عليهم مغريات مادية كبيرة، مقابل تغيير ديانتهم.

ولم تخف دوائر المهجرين والمهاجرين مخاوفها من وجود تنسيق مشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وربما مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومقرها في عمان في الأردن، خاصة وأن هذه المفوضية تقوم بانتقاء العناصر العراقية ومنحها اللجوء في هذا البلد أو ذاك.

ومعروف أن عمليات تهجير العلماء العراقيين لم تكن وليدة الاحتلال، إذ سبق أن تعرض العديد منهم إلى عمليات تهجير سابقة، بسبب الوضع الاقتصادي الصعب الذي وضع فيه العراق إبان سنوات الحصار، الذي فرض على البلاد في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، كما أن بعض العلماء العراقيين من المتخصصين في علم الذرة تعرضوا إلى ضغوط كثيرة من أجل دفعهم للهجرة خلال وجود المفتشين الدوليين في العراق قبل الحرب وذلك عندما عرض عليهم المفتشون الدوليون توفير ضمان الهجرة إلى أمريكا مقابل إفشاء الأسرار النووية العراقية.

كما أن عددا من هؤلاء عرضت عليهم مناصب في الولايات المتحدة، مع

ضمان سفرهم إليها، مقابل إفشاء أسرار البرنامج النووي العراقي، وهو الأمر الذي صار يطرح على هؤلاء العلماء بشكل علني بعد الاحتلال الأمريكي، سواء بالترغيب أو بالترهيب، حتى أن مجلس الشيوخ الأمريكي سن قانونا يتحدث عن منح البطاقة الخضراء الأمريكية لعلماء عراقيين يوافقون على إفشاء أسرار البرنامج النووي العراقي.

فهل حققت إسرائيل أكثر مما هو مخطط وما متوقع له على ارض العراق كما قال وزير الأمن الإسرائيلي الأسبق (آفي ديشتر) في محاضرة له عن (الدور الإسرائيلي في العراق) ؟

محاولات لتجهيل الشعوب العربية ضمن مخطط لتجهيل شعوب العالم

لما عيل صبر الأعداء واستعجلوا التغريب فكان كما قيل (يلعبون على المكشوف) وفي وضح النهار دون حياء ولا خجل ولهذا، نظمت حملات ضد العلماء بطرق مختلفة، والهدف واحد هو إضعاف تأثير العلماء وإبعادهم عن مسار الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وقد تنوعت أساليبهم بطرق شتى يمكن أن نوجز أهداف وأبعاد هذه الحملة الظالمة في التالي:

أبعاد الهجمة وأهدافها:

أولاً: إسقاط المرجعية الشرعية: وظهر ذلك جلياً في حوارات إعلامية مقروءة ومسموعة ومرئية بدعوى عدم الهيمنة الشخصية، ومرة برفض الكهنوت في الإسلام، وكل هذا محاولة لأن يتجاوز الناس الرجوع للشريعة بعد إسقاط

المرجعية العلمية وتخفيفها في نفوس الناس.

ثانياً: هدم كل الحواجز التي تخفف أو تمنع المشاريع التغريبية التي يدعمها الغرب وينفذها عملاؤهم من العلمانيين أو الليبراليين أو المنخدعين من أصحاب المصالح الخاصة.

ثالثاً: تكوين صورة ذهنية سيئة عن العلماء لدى عامة الناس حتى لا يرجع إليهم، ويخف تأثيرهم مما يجعل العوام لقمة سائغة للتغريب والإفساد الذي يرفع لواءه للأسف الإعلام العربي.

رابعاً: تشويه صورة العلماء وافتعال بعض القضايا التي لا أساس لها من الصحة لدى المسئولين حتى يضعف تأثيرهم على صاحب القرار ويساء الظن بهم.

خامساً: تكوين رأي لكثير من مشاريع الإفساد والتغريب في البلد بعد إضعاف صوت العلماء وتخفيف أثرهم مما يجعل تمريرها وقبولها سائغاً لدى المجتمع.

سادساً: تطبيق كثير من التوصيات التي أوصت بها المراكز البحثية الغربية والمؤتمرات العالمية التي تعمل ليلاً ونهاراً لمسخ الهوية الإسلامية وإضعاف الأمة.

وبعد هذا يمكن أن نستعرض بعضاً من وسائل وطرق الهجمة الإعلامية ضد العلماء والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

وسائل الهجمة الإعلامية وبعض صورها:

أولاً: ضرب آراء العلماء بعضهم ببعض، فمرة تنشر فتوى لعالم يبيح التأمين التجاري، ثم تنشر فتوى من يرد عليه ويبين خطأهم وهكذا، وهنا يستفيد من تعمد هذا أمرين: الأول: إظهار أن العلماء على غير كلمة سواء وأنهم شذر مذر، وثانياً: تمرير الآراء الشاذة وسقطات بعض العلماء على أنها رأي مستساغ

وخلاف معتبر.

ثانياً: استغلال زلات بعض من ينتسب للعلم وإظهار زلاته التي يستفيدون منها في بعض مخططاتهم التغريبية، أو على الأقل إظهار من يخالفه بأنه متشدد وغير منفتح وغير مراعي لتغير العصر، وخذ على سبيل المثال فتوى من أجاز الاختلاط، أو التأمين التجاري، أو جواز إتيان السحرة والكهنة والدجالين.

ثالثاً: اتهامهم بالتشديد وعدم التيسير على الناس من خلال أقلام مجهولة في الصحف أو شبكة الانترنت أو حتى من خلال مداخلات لأناس يتفق معهم سلفاً أو تفتعل حالات حرجة وأن العلماء لم يقدروها قدرها زوراً وبهتاناً وتلبيساً على السذج والعوام.

رابعاً: أن العلماء لم يستطيعوا مواكبة التقدم التقني والانفتاح الحضاري مع الشعوب الأخرى وأن فتاواهم لا تصلح لهذه المرحلة، وهذه دعوى تحتاج إلى دليل وبرهان وغاية ما فيها أمثلة نادرة أو قديمة لا وجود لها الآن.

خامساً: اتهامهم بأنهم يعادون كل شي غير مألوف لديهم وما ليس من عادات البلد، ولا شك أن العالم قد يتريث في الشيء الجديد حتى يستبين له أمره، وليس في هذا عيب، بل العالم موقع عن رب العالمين ويحتاج إلى التأني حتى لا يقع منه الخطأ والزلل فيضل بسببه فئام من الناس.

سادساً: مما يُتهم به بعض العلماء أنهم علماء السلطة وأنهم لا يراعون حقوق الناس وهمومهم وإنما رغبة السلطة وما يملى عليهم من صاحب القرار، وهذا الكلام فيه تهويل ومبالغة وذلك لعدة أمور:

١- أن الهجوم الأكبر طال العلماء الذي لا علاقة لهم بالسلطة.

٢- أن العالم لا يعاب أنه يعمل في السلطة ولكن ما نوعية فتـــاواه ومواقفـــه.
٣- أن الغالب في هذه التهمة تستخدم لتنفير الناس وليس لإصلاح الوضع وإلا فما الفائدة من نشر هذا الكلام وترديده عند عامة الناس.

ما هي أخطار هذه الهجمة وآثارها على المجتمع؟

أولاً: اتخاذ رؤساء جهال يفتون بغير علم فيضلون ويضلون، وهذا هو الواقـــع وللأسف في بعض القنوات الفضائية كنشر فتاوى إباحـــة الاخـــتلاط وإتيـــان السحرة والكهنة، وبعض البرامج التي تشكك في ثوابت الأمة وأصولها بدعوى الوسطية والاعتدال.

ثانياً: استمراء المنكرات وعدم التحرج من الإعلان بها، وخاصة المجمع عليهـــا وليس المختلف فيها اختلافاً سائغاً، فالناس إذا لم تلتفـــت إلى العـــالم وتحـــذيره وإنكاره فسوف يستمرئ الناس المنكر ويصبح عندهم مألوفاً، أما إذا حفظـــت مكانة العالم ونشرت فتاواه ومقالاته وبياناته وكلماته في وسائل الإعلام ووصل صوت الحق تحرج الناس من المنكر وإن وقعوا فيه وقعوا وهم في خجل وحياء.

ثالثاً: تغريب المجتمع وصبغه بالصبغة غـــير الإســـلامية في مظهـــره الخـــارجي ومعاملاته وسلوكه الداخلي، وهذا الآن يسعى فيه على قدم وساق حفـــظ الله الأمة والبلاد والعباد من شر أعداء الدين.

رابعاً: علمنة المجتمعات الإسلامية وإبعاد الدين وتأثيره عن واقع حياة الناس بعد إبعاد وإضعاف صوت وتأثير العلماء وحملـــة الشـــريعة عـــن واقـــع الحيـــاة.

خامساً: افتتان الناس بالطروحات التغريبية بعد إسقاط وتشويه الحلول الشرعية

التي يرفع لواءها العلماء وحملة الشريعة، وخاصة مع طغيان المادة وضعف الديانة ولا حول ولا قوة إلا بالله.

سادساً: نمو ظاهرة التكفير والغلو بين شباب الأمة بعد إسقاط المرجعية العلمية المعتبرة، ولهذا يتحمل الوزر الأكبر لظاهرة الغلو أولئك السفهاء أصحاب الأقلام المأجورة الذين مافتئوا يطعنون في علماء الأمة ودعاتها صباح مساء ومطالبة إقصائهم عن واقع تأثير الحياة.

سابعاً: اختلال الأمن بكل أنواعه من خلال:

١- الاجتهادات الفردية البعيدة عن النظر الشرعي وتقدير المصالح، وذلك بعد خلو الساحة للجهلة وأنصاف المتعلمين وإسقاط المرجعيات العلمية المعتبرة.

٢- كثرة الفساد وضعف الإيمان بعد إضعاف صوت العلماء فتكثر الفئات المنحرفة مما يجرئ السفهاء على الاعتداء على الأعراض والأموال.

بعد هذا نتحدث عن الحل وهو سبل المواجهة لمثل هذه الحملة وكيفية إعادة مكانة العلماء الشرعية في المجتمع ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

سبل المواجهة لهذه الحملة الظالمة:

أولاً: الإبراز الإعلامي لعلماء الأمة من خلال:

أ- التعريف بهم وبجهودهم وتاريخهم، وهنا نشكر بعض القنوات الإسلامية التي ساهمت في التعريف ببعض علماء الأمة ورموزها من خلال برامج متنوعة كما هو الحال في قناة المجد الفضائية مثل برنامج (حياة إنسان –صفحات من حياتي –

المجد العلمية وبرامجها المتنوعة).

ب- الدفاع عنهم بشكل جماعي ومعلن حتى يهاب جانبهم وبيان الحكم الشرعي في الوقوع في أعراضهم.

ج- تمكينهم من وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية للتعليم والإفتاء بشكل أكبر، وعدم الاكتفاء بالمبادرات الشخصية من بعض النشيطين من العلماء بل السعي في إبرازهم والتأكيد على من كان متورعاً منهم على أن يبرز ولو بصوته وقلمه من خلال الإذاعة والانترنت.

ثانياً: تكوين صورة ذهنية جيدة للمجتمع عنهم من خلال:

أ- إبراز فتاواهم التي تعالج المشاكل المعاصرة، وحبذا لو تبادر بعض القنوات في عقد برنامج خاص لعرض فتاوى العلماء في النوازل المعاصرة كفتاوى المجمعات الفقهية في النوازل المعاصرة أو بعض الأبحاث والدراسات المنشورة لعلماء الأمة وطلاب العلم فيها.

ب- السرعة والمبادرة في الإجابة على النوازل والمستجدات، والعناية بها حتى لا يتجاوز الناس العلماء إلى بعض الحلول المشوهة والتي تخالف الشريعة.

ج- الدفاع عنهم ضد حملات التشويه التي يمارسها الإعلام ضدهم.

د- إبراز محاسنهم وفضلهم من خلال الإعلام والكتابة عنهم.

هـ- إظهار مواقفهم ضد الظلم والاعتداء على الحقوق، وأنهم أحرص الفئات على إعطاء الحقوق لأصحابها، ويجب أن يناصح العلماء لإبراز مواقفهم في هذا الجانب لقطع الطريق على من يتهمهم بإهمال هذا الجانب، وإن حصل تقصير منهم فيجب مناصحتهم في ذلك فإن هذا من إسداء المعروف لهم.

و- إظهار مواقفهم وبياناتهم وفتاواهم في قضايا الأمة المصيرية (قضية فلسطين وغيرها).

ثالثاً: المطالبة بمحاكمة ومعاقبة من يهاجمهم فهم أولو الأمر مع المسئولين في البلد، وأن يحتسب أهل المعرفة بالمحاماة والقضاء لتدوين محاضر ترفع رسمياً في طلب معاقبة من يعتدي على العلماء بغير حق.

رابعاً: التواصل معهم لتثبيتهم والوقوف معهم معنويا وحسيا.

خامساً: مناصحة من وقع منهم في زلة ففي المناصحة خير له وللعلماء الآخرين، والعالم بشر يحتاج للنصح والتذكير ففي وقت المحن والفتن قد تختلط الأمور حتى على بعض من ينتسب للعلم وطلابه.

سادساً: تنسيق المواقف والفتاوى في القضايا المصيرية؛ حتى لا يظهر العلماء أمام العامة وأمام أعدائهم بصورة التنافر والتدابر بل يبرزون بصورة التآلف ووحدة الكلمة.

سابعاً: الحرص على استشارتهم بشكل كلي -في القضايا الكبرى- ما أمكن، فهي أبعد عن الخطأ وأدعى للقبول لدى الناس.

ثامناً: إظهار مؤازرة الرأي العام للعلماء مما يثبت المترددين ويقمع المعتدين.